African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 3, July - September 2024, Page No: 224-256
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index

Arab Impact factor 2023: 1.25 | SJIFactor 2023: 5.58 | ISI 2022-2023: 0.510

ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: أسبابها وآثارها على الدولة والمجتمع

د. مدحت مبارك جمعة علي العمامي*
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا

The Phenomenon of Military Coups in Africa: Its Causes and Effects on the State and Society

Dr. Medhat Mubarak Gomma Ali Alemamy *
Department of Political Science, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Libya

*Corresponding author | medhatalemamy@yahoo.com | *المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-09-11 | **تاريخ القبول:** 2024-09-05 | **تاريخ الاستلام:** 2024-07-25

الملخص

تعتبر ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا من الظواهر ذات التأثير السلبي على الدولة والمجتمع في الدول الإفريقية، بسبب ما تحمله من متغيرات سياسية واجتماعية وحتى اقتصادية تمس المجتمعات المحلية في تلك الدول وتنتقل آثارها إلى دول الجوار، لذلك فإن عدة ظروف وعوامل داخلية وخارجية كانت هي السبب في انتشار وتفشي ظاهرة الانقلابات العسكرية، هذه الظروف والعوامل مجتمعة تمثل التغير الواضح في المكونات الرئيسية للشخصية والكيان الإفريقي، وتساعد في فهم جانب مهم من جوانب حركة التفاعلات السياسية الداخلية في الدول الإفريقية المعنية، لأنه وبالنظر للنتائج التي تسفر عن هذه الانقلابات كسلوك غير دستوري، وغير قانوني، فإن حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني هي من ستسود المشهد العام في هذه الدول.

إن الحجم الهائل من الثروات والإمكانيات، والاستنزاف الكبير في الموارد الإفريقية، سببه الرئيسي عدم الاستقرار السياسي الناتج عن السلوك الانقلابي في كثير من الدول الإفريقية، والذي جاء كنتاج طبيعي لحالة الفوضى التي تعيشها أغلب الحكومات والأنظمة السياسية في إفريقيا، الأمر الذي يؤثر سلباً على مكانة الدول الإفريقية، ويسبب حدوث حالات الجوع والمرض والتخلف والصراعات المسلحة والنزوح الفردي والجماعي.

استندت هذه الدراسة على أنه لانتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية عدة ظروف، داخلية وخارجية، هي المتحكمة والمفسرة في أن لظاهرة الانقلابات العسكرية، حيث أن الفهم الدقيق لهذه الظروف عن طريق تحليلها والبحث في أسباب نشوئها وتكوينها، يعطي فرصة أكبر لفهم تأثيراتها أولاً، على صعيد موضوع الدراسة وهو الانقلابات العسكرية، وثانياً، على صعيد فهم التغيرات الواضحة والمستمرة في هياكل وبنى الأنظمة السياسية في هذه الدول، وكذلك التغيرات الجوهرية في بنى المجتمع الإفريقي عموماً، والنخب الإفريقية بوجه خاص.

ولذلك فإن ظاهرة الانقلابات العسكرية، بكل خصائصها وأبعادها، أصبحت حقلاً مهماً، من حقول دراسة الظواهر السياسية في القارة الإفريقية، خصوصاً، وفي العالم بشكل عام، وخصوصاً بعد انتشارها بشكل ملفت في السنوات الأخيرة تحديداً، مما وجه كثير من الباحثين لدراسة هذه الظاهرة واستخدام مدلولاتها لتفسير كثير من المعضلات والقضايا الإفريقية الأكثر الحاحاً.

الكلمات المفتاحية: الانقلابات العسكرية، الدول الإفريقية، القضايا الإفريقية، الأنظمة السياسية.

Abstract

The phenomenon of military coups in Africa is considered one of the phenomena that hurts the state and society in African countries, due to the political, social and even economic variables that it carries that affect local communities in those countries and its effects are transmitted to neighboring countries. Therefore, several internal and external circumstances and factors were the reason for the spread and prevalence of the phenomenon of military coups. These circumstances and factors combined represent the clear change in the main components of the African personality and entity, and help in understanding an important aspect of the movement of internal political interactions in the African countries concerned, because, given the results that result from these coups as unconstitutional and illegal behavior, a state of political, economic and security instability will prevail in the general scene in these countries. The huge amount of wealth and potential, and the great depletion of African resources, are mainly caused by political instability resulting from coup behavior in many African countries, which came as a natural result of the state of chaos experienced by most governments and political systems in Africa, which negatively affects the status of African countries, and causes cases of hunger, disease, backwardness, armed conflicts, and individual and collective displacement. This study was based on the fact that the spread of the phenomenon of military coups in African countries has several circumstances, internal and external, that control and explain the phenomenon of military coups, as an accurate understanding of these circumstances through analyzing them and researching the reasons for their emergence and formation, gives a greater opportunity to understand their effects, first, on the level of the subject of the study, which is military coups, and second, on the level of understanding the clear and continuous changes in the structures and structures of political systems in these countries, as well as the fundamental changes in the structures of African society in general, and African elites in particular. Therefore, the phenomenon of military coups, with all its characteristics and dimensions, has become an important field of study of political phenomena in the African continent, in particular, and in the world in general, especially after its remarkable spread in recent years in particular, which has directed many researchers to study this phenomenon and use its implications to explain many of the most pressing African dilemmas and issues.

Keywords: Military Coups, African Countries, African Issues, Political Systems.

المقدمــة

كثير من الباحثين والمفكرين المتخصصين في المجالات السياسية والقانونية وخصوصاً الدستورية منها يرون أن مفهوم الانقلاب يشير الى - تحرك القوات المسلحة تحت لافتة حفظ أمن الدولة ونظامها القائم لكنَّ معظم هذه الانقلابات تحقق عكس ما أعلنته هدفاً لها، إذ تصبح معولاً لهدم الدولة ونظامها، وإنشاء نظام آخر يكرس الفساد في جميع مفاصل الدولة - **(البشري، 2017)**.

غالباً ما يتم التسويق للانقلاب، سواء قبل الشروع فيه - بالحديث عن ضرورة تدخل المؤسسة العسكرية لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية، أو من خلال تنفيذ الانقلاب فعلياً والبحث عن مبررات مقبولة في الداخل والخارج، فيبدأ الحديث عن أن الانقلاب ضرورة ملحة لتصحيح الأوضاع القائمة، وإصلاح النظام، وحل الأزمات السياسية والخروج من المختنقات الاقتصادية، وتحسين المستويات المعيشية المتردية، مثل كل هذه المبررات تبقى مبررات لتمرير السلوك الانقلابي المبني على القوة، ومحاولة بناء شرعية حتى ولو كانت مؤقته تسعى لتثبيت قيم يرى منفذو الانقلاب أنها قيم أخلاقية تسعى لجعلها قانونية من خلال التغيير المزعوم أو من خلال ما رفعته المجموعة القائمة على الانقلابات من شعارات داعمة لقضايا المواطن وتحافظ على استقرار الوطن وتنميته.

من وجهة نظر الكثير من الباحثين يعتبر الانقلاب بمثابة الاحلال الجبري أو التدخل القسري للعناصر العسكرية محل العناصر المدنية التي تشغل وظائف سياسية أو تمارس العمل السياسي بصفة عامة.

والجدير بالذكر هنا أن هذا الاحلال أو التغيير عادة، وفي معظم الأحيان يأتي بشكل مباغت، وبصورة غير متوقعة وغير شرعية، وأحياناً كثيرة عنيفة وقد تكون دموية في بعض الحالات التي يستعصي على العناصر العسكرية فيها تنفيذ التدخل سلمياً. وعادة ما تحتاج هذه العملية الى مهارة عالية في تنفيذها، وخصوصاً في الجوانب المتعلقة بالسيطرة على المؤسسات والهيئات التنفيذية، والتي غالباً ما تملك قدرات وإمكانيات الحماية الذاتية، على الأقل لفترة معينة من الوقت، والذي إذا أحسن استخدامه قد تتغير المعطيات على الأرض - افشال محاولة الانقلاب أو تأخيرها - وتوجد في هذا الخصوص نماذج عدة من احباط الانقلاب أو على الأقل الحفاظ

على الوضع القائم لفترة من الزمن تتاح فيها لبعض الأطراف التقاط الانفاس أو الحصول على ضمانات للنجاة أو مساومات على مراكز أو معلومات أو غير ذلك.

مشكلة الدراسة

تسعى الدراسة للتعرف على ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وما تحتويه هذه الظاهرة من آثار سلبية على الدولة والمجتمع في الدول الإفريقية، مع مراعاة أبعاد تلك الآثار من النواحي الحياتية المختلفة سواء النواحي الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وما خلفته تلك الظاهرة من تراجع في المنظومة القيمية في المجتمعات الإفريقية، وعلى رأسها المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة، ومشكلة بقاء الحكام في السلطة خارج المدد الدستورية في تلك الدول.

فرضية الدراسة

تستند هذه الدراسة على فرضية مفادها:

هناك العديد من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية القادرة على تفسير الموجة الأخيرة من الانقلابات في إفريقيا وتحديد الآثار المترتبة عليها، داخل المجتمع الإفريقي وعلى مستوى الدولة ككل.

أسباب اختيار الموضوع

1. اهتمام الباحث بظاهرة الانقلابات العسكرية، وخاصة الانقلابات الإفريقية، لما تسببه هذه الانقلابات من مشاكل وآثار تؤثر بشكل مباشر في تراجع أهمية الدول الإفريقية في الساحة الدولية.
2. الاهتمام عالمياً - على المستويات الاكاديمية والشعبية - بأسباب ونتائج وآثار الانقلابات العسكرية خصوصاً الإفريقية منها.
3. توصيات الدراسات السابقة والتي تم الاطلاع عليها ودراستها، بالاهتمام بدراسة ظاهرة الانقلابات العسكرية الإفريقية وفهمها الفهم الأكاديمي الصحيح، الذي يتيح فرصة عدم تكرارها.

أهمية الدراسة

1. تعريف ومحاولة فهم ظاهرة الانقلابات العسكرية الإفريقية من زاوية مسبباتها الداخلية والخارجية.
2. الاهتمام المتزايد على مستوى العالم بهذه الظاهرة يجعل من الضروري دراستها وبشكل عميق.
3. يطمح الباحث أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة مباشرة لكل من يطلع عليها وخصوصا للمهتمين بمجال الانقلابات العسكرية خصوصاً ومستقبل القارة الافريقية عموماً.

أهداف الدراسة

1. التعرف على أهم مسببات الانقلابات العسكرية في إفريقيا.
2. التعرف على أهم تطورات هذه الانقلابات خصوصاً في فترة ما بعد استقلال الدول الإفريقية.
3. فهم الأحداث الرئيسية المساهمة والمسببة في الانقلابات العسكرية وتأثرها بالظروف الخارجية.

التعريفات والمفاهيم العامة

1. الانقلابات العسكرية

يقصد بها اسقاط الحكومة أو رأس الدولة، أو السلطة السياسية الموجودة فيها، سواء منتخبة أو غير ذلك بواسطة مجموعة من الأفراد، غالباً ما ينتمون الى المؤسسة العسكرية، أو يكونون بطبعهم عسكريين سواء في الخدمة أو خارجها، ويقومون باستبدال السلطة بسلطة أخرى مدنية أو عسكرية، ويمتاز الانقلاب غالباً بالإجراءات المفاجئة والغير شرعية والعنيفة أحياناً كثيرة، ويهدف في الاساس لتغيير الهيئات التنفيذية الحاكمة في الدولة.

2- الظروف الداخلية

يقصد بها الظروف أو العوامل البيئية الداخلية من فقر ومجاعة وتدني للمستوى الصحي والتعليمي وعدم وجود ديمقراطية والاختلافات الإثنية والأوضاع الاقتصادية والسياسية كالنظم الحاكمة، والاجتماعية كالتركيبة السكانية وغيرها من العوامل ذات التأثير المجتمعي العام.

3 - الظروف الخارجية

يقصد بها الظروف أو العوامل، والتدخلات الخارجية الإقليمية أو الدولية - قوى كبرى أو منظمات دولية أو جهات ذات مصالح خاصة، والتي غالباً ما تؤثر على الداخل، سواء تأثيرات سلبية أو إيجابية، طبقاً لحالة الدولة الداخلية وظروف تماسكها، وتجانس مكوناتها.

4 - النزاعات المسلحة

" تعتبر شكلا من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، وتقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على حقوق معينة أو الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة، ويشمل هذا الصراع أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقا من مناطق معينة تمثل قواعد عسكرية محددة لها " **(محمود، 2001).**

5 - المؤسسة العسكرية

هي إحدى مؤسسات الدولة الرئيسية، وتعنى بالدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه، والحفاظ على المواطنين والدفاع عنهم، وهي الجهة المخولة بامتلاك واستخدام القوة، وتمتاز بالانضباطية والتدرج في الرتب والوظائف، ويمتاز العمل بها بالخصوصية، وتلزم الجميع بأتباع أوامرها، حفاظاً على أمن واستقرار الدولة وهيبتها.

6 - الشركات الأمنية

"هي كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية وأمنية، بغض النظر عن كيفية وصفها لنفسها، وتتضمن الخدمات العسكرية والأمنية بشكل خاص توفير حراس مسلحين وحماية الأشخاص والأعيان، والقوافل والمباني وغيرها من الأماكن، وصيانة وتشغيل نظم الأسلحة، واحتجاز المسجونين وتقديم المشورة للقوات المحلية وأفراد الأمن وتدريبهم " **(اللجنة الدولية للصليب الأحمر).**

7 - الحكم العسكري

يقصد به ذلك الحكم المبني على السيطرة المسلحة وليس عن طريق التداول السلمي للسلطة، مثل الانقلابات العسكرية، وهو من النظم الغير ديمقراطية، والتي تصنف بأنها نظم دكتاتورية، لا يتدخل الشعب فيها باختيار حكامه، ويسود فيها التسلط وتتحكم الأجهزة الأمنية بجميع مفاصل الدولة ومؤسساتها.

8 - الاستبداد السياسي

هو الاستفراد والاستحواذ على السلطة، وامتلاك مقاليد الحكم في الدولة، والسيطرة عليها، دون رضى من الأفراد، وتفوق هذه الظاهرة مجرد الحكم الدكتاتوري المطلق لتتعداه إلى الاستفراد بالقرارات والتصرفات دون مراعاة لأي مشورة أو حتى عدالة بين المحكومين.

منهجية الدراسة

استخدم في هذه الدراسة مجموعة من المناهج والمداخل العلمية، منها:

1. **المدخل التاريخي**

يعتبر المدخل التاريخي من أقدم المداخل الفكرية لدراسة الظواهر السياسية، ويجسد هذا المدخل عموما طبيعة العلاقات بين التاريخ والسياسة **(محمود، 2001)**، ويسمح باستعراض الأحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة الإفريقية عموما، بغية التعرف على ما أحدثته تلك الأحداث من تطور على قضية الانقلابات العسكرية في إفريقيا.

2. **المدخل القانوني**

والذي من خلاله يمكن التعرض إلى أهم الوثائق التي أصدرتها، مختلف المنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو الإتحاد الإفريقي وغيرها من المنظمات، وحتى الوثائق والتقارير الصادرة عن الحكومات المعنية بالانقلابات، سواء بعرضها بشكل مباشرة أو الاستفادة من الردود القانونية المتعلقة بالانقلابات العسكرية في هذه الدول، ومن ثم تحليل السياسات الناتجة عنها.

3. **منهج دراسة الحالة**

يقوم منهج دراسة الحالة على التحليل المتعمق لحالة محددة أو عدد قليل من الحالات من حيث الزمان والمكان والموضوع وذلك لغرض التعرف الشامل والدقيق عليها **(اللحلح، 2002، ص 73)**، ويركز هذا المنهج على ظاهرة سياسية أو أمنية معينة عن طريق دراستها من كافة الجوانب بهدف التعمق وتحليل الجزيئات فيها، واستخلاص نتائج تفيد موضوع الدراسة.

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية:

حدود القارة الإفريقية.

2. الحدود الزمنية:

فترة ما بعد خروج المستعمر الأوروبي التقليدي من القارة الإفريقية، وحصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها، الى الآن.

الدراسات السابقة

1 - **دراسة وائل علي المهدي أبو كروق (2015)** بعنوان، أثر الهويات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا دراسة حالة دول حوض النيل، ركزت الدراسة على التركيبة الإثنية والعرقية في منطقة مهمة من القارة الإفريقية، وهي منطقة حوض النيل، تلك المنطقة التي تجمع أهمية الموقع الجغرافي، وكذلك الأهمية الديموغرافية والتنوع البشري فيها، حيث تناولت الدراسة دور الجماعات الإثنية في تلك المنطقة وآثار التنوع الإثني سواء بشكل سلبي، حيث دارت النزاعات والصراعات المسلحة، وما تبعها من سياسات ساهمت في نوع من التهميش الإثني والعرقي لبعض الجماعات، أو من خلال الدور الإيجابي لهذا التنوع.

وركزت الدراسة على مجموعة من القضايا المهمة والتي استفادة دراستنا الحالية منها، مثل موضوع التوزيع الغير عادل للقيم والموارد للجماعات الإثنية، على اختلاف قوتها وتأثيرها داخل الدول، الأمر الذي دفع باتجاه التغيير والذي كان من بين آلياته التغيير بالقوة العسكرية - حركة الانقلابات في المنطقة خصوصاً الانقلابات المتعددة في دولة السودان.

2 - دراسة بن بختي عبدالحكيم (2017) بعنوان، المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا، تناولت الدراسة أهم المسارات المتعلقة بعمل جماعات المعارضة في الدول الإفريقية، وآلية تنظيم هذه الجماعات من خلال تبيان أوجه التشابه والاختلاف بين أبرز جبهات المعارضة في الدول الإفريقية، وأيضاً بينت الدراسة الدور غير المكتمل لعمل تلك الجماعات، وانحياز بعضها لقوى خارجية، سواء إقليمية أو دولية والتحكم في توجيهها من خلال الدعم الذي تتحصل عليه، ومن خلال الوعود التي تقطعها جماعات المعارضة لهذه الجهات الداعمة لها، في حالة حصولها على مكاسب أو مواقع سياسية متميزة.

ما يفيد في هذه الدراسة هو عملية التشريح لقوى المعارضة في الدول الإفريقية التي قدمها الباحث وتوضيح الأدوار المهمة التي تقوم بها، سواء كانت أدوار وطنية تهدف لتصحيح مسارات العمل الديمقراطي في تلك الدول، أو التجارب الحديثة لهذه الجماعات وعلاقتها بالقوى الخارجية، ومدى تأثير ذلك على التحول الديمقراطي في إفريقيا.

3 - دراسة حمدي عبدالرحمن (2018) بعنوان، الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة، عرضت الدراسة نماذج عدة للانتقال الديمقراطي في الدول الإفريقية، وما تعرضت له هذه العملية من إخفاقات جمة، أثرت ولازالت تؤثر في العملية السياسية برمتها في الدول الإفريقية، وبينت العجز الحادث في معظم الأنظمة الإفريقية في التعاطي مع فكرة التداول السلمي للسلطة وكذلك التحول الديمقراطي في مختلف مساراتها، سواء كانت مسارات سلمية عن طريق الانتخابات والإجراءات السياسية الأخرى، أو من خلال التغيير العنيف عن طريق الانقلابات العسكرية، سواء كانت دموية أو أقل حدة.

ويمكن تبني بعض النتائج التي خلصت لها الدراسة من خلال تطويعها وادماجها مع النتائج التي ستصل إليها الدراسة الحالية، مع التنبه للفارق الجوهري في نوع الدراسة السابقة في تركيزها على الجانب السياسي والعملية السياسية أكثر من تركيزها على جانب التغيرات الجوهرية في المجتمع والدولة من خلال تناول ظاهرة الانقلابات العسكرية كما في دراستنا هذه.

4 - دراسة محمد الصالح جمال (2020) بعنوان، خصخصة الأمن في إفريقيا: الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة، استعرضت الدراسة موضوعاً غاية في الأهمية، وهو موضوع الشركات الأمنية في إفريقيا، هذه الظاهرة التي تعتبر من أهم الأسباب التي تساهم في تفاقم العنف المسلح في معظم الدول الإفريقية، وعلى رأسها الصراعات المسلحة الناتجة عن التغييرات السياسية التي من بينها الانقلابات العسكرية في هذه الدول، إن تعدد وتعقد الأدوار التي تقوم بها هذه الشركات، كما بينتها الدراسة كان له سبباً رئيسياً في استمرار التواجد الأجنبي في القارة الإفريقية حتى بعد خروج الاستعمار التقليدي منها، الأمر الذي دفع بكثير من الأنظمة السياسية للتعاون مع هذه الشركات لضمان أمنها واستقرار حكمها.

تتفق الدراسة مع ما تناولته دراستنا من أن للشركات الأمنية والعسكرية في الدول الإفريقية دوراً مهم في إذكاء وتأجيج الصراعات في الدول الإفريقية، وزيادة حدة ووتيرة هذه الصراعات وعبورها حدود هذه الدول، واشتراكها في عمليات التهريب وتمويل الجماعات المناوئة، وحتى الجماعات الخارجة عن القانون مما يساهم في مزيد من التوتر وحالات عدم الاستقرار في كثير من الدول الإفريقية التي تعاني من هشاشة أنظمتها السياسية والأمنية.

تسعى الدراسة لاكتشاف وفهم ظاهرة الانقلابات العسكرية من خلال التعرف على:

1 - فهم الظاهرة الانقلابية في إفريقيا، من خلال استعراض أهم محددات هذه الظاهرة والظروف المختلفة التي رافقت ظهورها، وكذلك ردود فعل الأفراد تجاهها، من القبول أو الرفض أو حتى الترقب الحذر لحين تبيان النتائج النهائية لهذه الانقلابات.

2 - أيضاً التعرف على، وفهم العوامل الهيكلية والوظيفية، التي ساهمت وبشكل واضح في التحكم في حركة ومسارات ظاهرة الانقلابات في معظم الدول الإفريقية، ومحاولة الفهم العميق لهذه العوامل من خلال إرجاعها الى أصولها، السياسية والاجتماعية، ومحاولة فهم البنى والهياكل الإدارية في الدول الإفريقية التي ساهمت في تعميق هذه الظاهرة وتفشيها في معظم الدول الإفريقية.

3 - تحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية الأخرى العاملة في الدولة، وتبيان مدى الانسجام، من عدمه في هذه العلاقة، وتوزيع الأدوار الرئيسية بين هذه المؤسسات، وأيضاً الدور الحقيقي للمؤسسة العسكرية في الدول الإفريقية، ومدى التزامها بهذا الدور.

4 - تفهم مسارات العمل الديمقراطي والتحولات المتعلقة به، ووضعها في الأطر المناسبة لها لتوضيح أهم المحطات التي وصلت إليها التجربة الإفريقية في التحول الديمقراطي والتبادل السلمي على السلطة، وعلاقة ذلك بمشكلة الدراسة - الانقلابات العسكرية -.

5 - دراسة دور المجتمع الدولي، والمؤسسات الإقليمية الأخرى في الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية وحدود العلاقة بين الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه الدول والمؤسسات الدولية، ومدى قدرة هذه المؤسسات في التأثير على القضايا الداخلية التي تؤرق الأمن والاستقرار الإفريقي بصفة عامة.

الظاهرة الانقلابية في إفريقيا

عند تناول موضوع الانقلابات العسكرية في إفريقيا، فإنه يتبين أن الجيش على وجه الخصوص هو القوة الوحيدة المتاحة والقادرة على إحداث أي عملية تغيير، وأحياناً تلبية رغبة المواطنين في التخلص من سلطة سياسية أو نظام حاكم أو رموز سياسية غير مرغوب فيها نظراً لما تمارسه من قمع ودكتاتورية وأحياناً اضطهاد لمواطنيها، ولكن قد تجد المؤسسة العسكرية نفسها ضمن الأطراف أو ربما الطرف الأول في الوظائف السياسية التي أفرغت من شاغليها المدنيين بسبب الانقلاب عليهم وإخراجهم من المشهد - سواء كلياً أو جزئياً -.

عليه فإننا هنا أمام معضلة عمل حقيقية، تتمثل في عدم قدرة المؤسسة العسكرية بعناصرها ذات الطابع العسكري والميداني، وبين المجموعة السياسية المؤهلة وذات الخبرة السياسية والإدارية، والتي كانت تستطيع وباحترافية إدارة الشئون العامة، وشئون الأفراد في المجتمع.

لذلك يرى الكثيرون أن الانقلاب في كل صوره، ومهما كانت دواعيه وأسبابه هو آلية غير دستورية ويعتبر في النهاية استيلاء على السلطة التي غالباً لن يستطيع القائمون عليه إدارتها وتنفيذها بمعزل عن الخبراء المدنيين - خصوصاً جزء كبير من المخلوعين سابقاً - ، ولكن ربما بشروط واتفاقات جديدة، قد لا يرى فيها مسار محدد من المصلحة باستثناء التسيير المؤقت لبعض الأمور وحلحلة بعض المشاكل التي نتجت في الغالب عن الخروج المفاجئ لعناصر السلطة المدنية من مناصبهم والوظائف التي كانوا يقومون بها وعلى دراية تامة بخباياها.

لعل موضوع الانقلابات في أفريقيا دائماً ما يأخذ الحيز الأكبر من التفكير وكذلك الدراسة المعمقة، خصوصاً في مرحلة ما بعد استقلال الدول الإفريقية، لأن هذه المرحلة هي مرحلة البناء الحديث لمعظم الدول الإفريقية وانتقالها من الدول المستعمرة الى الدول المتحررة من هذا الاستعمار.

ولكن هذه النقلة النوعية لحياة الشعوب الإفريقية يرى الكثيرون بأنها كانت نقلة مشوهة، لأنها على الأقل لم تمر بالمسارات الطبيعية، سواء من حيث الاستقلال أو أساليب الحكم الذاتي أو الثقافة الديمقراطية أو حتى مسارات العمل المجتمعي العام، لذلك ظلت التجربة الإفريقية في التحرر والاستقلال تجربة تمر بمشاكل جمة، وصعوبات كثيرة سواء على الصعيد السياسي أو على صعيد التنمية والبناء.

والجدير بالذكر هنا أن معظم الانقلابات الإفريقية حدثت بالتواكب مع حركة الاستقلال التي شهدتها القارة إذ وصل عدد المحاولات الانقلابية إلى أكثر من 200 محاولة، وأكثر من 50% منها كانت ناجحة، وأدَّت في أغلبها

إلى تغيير أنظمة سياسية والتي بطبيعتها لازالت حديثة العهد بالتجربة السياسية والحكم في تلك الدول، وبالتالي تعطيل العمل بالدستور والذي يعتبر حديثاً نسبياً ولايزال لا يعبر في أغلبه عن كامل الحقوق والواجبات بشكل دقيق. وتشير الإحصاءات إلى أن هناك 27 دولة في إفريقيا حتى عام 2019 م شهدت انقلابات عسكرية. (Radio **Canada, 15 September 2022**)

في هذه الدراسة، سنحاول استعراض ظاهرة الانقلابات الإفريقية من خلال محتوى يراعي ويهتم بالمعطيات المتعلقة بمبررات وأسباب وسياقات الظاهرة الانقلابية في إفريقيا، ومؤشرات الإخفاق والفشل التنموي، وكذلك المآلات المستقبلية للظاهرة الانقلابية في ظل ضعف وقصور الأدوار المهمة للمنظمات الإقليمية والدولية في كبح جماح المد الانقلابي.

أولًا: الاوضاع الداخلية الإفريقية

بالرغم من أن كثير من العوامل والمتغيرات سواء التاريخية أو الجغرافية مهمة جداً في عملية دراسة وتحليل ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا إلا أن هناك الكثير من العوامل ذات الأهمية المباشرة والتي تتصف بتغيرها المستمر وتطورها الدائم، رغم ثبات محدداتها الرئيسية التي تجعل منها مؤشرات قابلة للدراسة بشكل دائم مع تتبع التغيير الذي يطرأ عليها في الظروف الزمنية المختلفة. منها:

الظروف الاجتماعية الإفريقية

عند الحديث عن البيئة الاجتماعية الإفريقية هنا فإننا لانقصد تلك التركيبة الاجتماعية سواء العرقية أو الإثنية أو حتى المكونات القبلية والعائلية والامتدادات الأسرية، رغم أهميتها في تشغيل وحركة معظم المحددات الثقافية والاقتصادية ومن ثم السياسية، وتشكل النموذج الأولي للدولة وربما المجتمع في معظم دول القارة الإفريقية، إلا أن الحديث عن البيئة الاجتماعية في هذا المجال هو حديث مختلف بعض الشيء عن التناول التقليدي للبيئة الاجتماعية، لأننا هنا سنحاول التركيز على حزمة من المعطيات - الاجتماعية- المهمة والتي تعتبر من أهم أركان دراسة ظاهرة الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية، ليس هذا فحسب بل أنها من أهم محددات التغيير الحقيقي نحو بناء دول حقيقية تعتمد على هدم ثقافات أنتجتها الحقبة التاريخية السيئة التي قادها الاستعمار الغربي ومنظرو هذا الاستعمار. إن مجموعة العادات والتقاليد المتوارثة في مجموعات السكان المحليين في الدول الإفريقية أو تلك التي روج لها المستعمر في فترة ما، واستشرت فيما بعد وتوغلت في الجسم الإفريقي، أصبحت من أهم مؤشرات التخلف والتراجع سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المكونات الداخلية لكل مجتمع من هذه المجتمعات.

إن السمة الرئيسية التي أصبحت توصف بها معظم المجتمعات الإفريقية والتي لا نكاد نفرق بينها في جل هذه المجتمعات، هي الانتشار الواسع للآفات السلوكية والعقائدية، التي أصبحت منتشرة في هذه المجتمعات سواء على صعيد الأفراد نخباً كانوا أم من جموع الجماهير، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على مخرجات النشاط الإنساني في جميع المجالات الحياتية اقتصادية أو اجتماعية أو حتى على مستوى العمل السياسي والتعاطي مع السلطات الحاكمة في البلاد.

1- انتشار الفساد

إن منظومات الفساد - إن صح التعبير - في معظم دول العالم وخصوصاً الدول النامية تتمتع بتركيبة معقدة للغاية، من حيث تشكيلها والمنتمين لها وكذلك الأنشطة التي تقوم بها، إن تلك التركيبة يصفها البعض بأنها شبكات غاية في الانتشار المنظم أحياناً والعشوائي أحياناً أخرى، لذلك فإن المتتبع للنشاط المشبوه لإحدى تلك الشبكات فإنه يجد بأن إمكانية الوصول لقواعد بحث عامة ورئيسية تتيح تفهم عمل تلك الشبكات هو أمر غاية في الصعوبة، لأن النهج التي تنهجه هذه الشبكات هو خارج حدود السيطرة المحلية وما تتضمنه من قوانين ولوائح ونظم تكافح تلك النشاطات أو تصفها بأنها غير مشروعة.

إن عملية الفساد في حد ذاتها خصوصاً في الدول التي لا تعتمد على خطط تتبع مسبقة للنشاطات التي تدور على أرضها أو تمارس في حدود مجالها، تجد نفسها أحياناً كثيرة تغض النظر أو على الأقل لا تجرم تلك النشاطات، والتي في مجملها هي أنشطة ذات مردود سلبي على تلك الدول.

فمن بين أهم الدول التي تعاني من انتشار الفساد في جميع قطاعاتها وبمختلف أنشطتها، هي الدول الإفريقية هذه الدول التي تعاني أساساً من تركيبة مشوهة وضعف واضح في أركان بناءاتها الداخلية سياسياً واقتصادياً وبالتالي وجود تشوه في منظومة القيم التي سببت فيها وصنعتها تلك التشوهات الكبرى في المنظومة السياسية وأنظمة الحكم في هذه الدول.

وعلى مستوى القارة الإفريقية فإنه يمكن القول بأن هذه الشبكات وصلت الى حد من الضخامة والتشابك في المصالح المتبادلة والتعقيد في مساراتها، مما يصعب معه مجرد التفكير في تفكيكها، وخصوصاً عند وصولها لمستويات عليا وأنشطة غير قانونية وغير مصرح بها بين سياسيين وبيروقراطيين وحتى أشخاص نافذين في الداخل والخارج، ويخلف الفساد خسائر اقتصادية فادحة قَدَّرها بنك التنمية الإفريقي بنحو (300) مليار دولار سنويّاً، بما يعادل حوالي 25% من الناتج المحلى الإجمالي للقارة.

2 - عدم قبول الآخر وتغلغل الولاءات دون الوطنية

إن مشكلة عدم قبول الآخر والانقسامات الحادة في المجتمعات الإفريقية خصوصاً في جانب العلاقات الإنسانية والتعاون سواء داخل المنطقة الجغرافية الضيقة أو على مستوى الوطن ككل هي مشكلة أدت الى فشل تحقيق فكرة الاندماج الوطني، وبناء الدولة القومية في إفريقيا، ساهمت هذه المعضلة في تعميق واحدة من أخطر الممارسات ذات المردود السلبي على وحدة الوطن الواحد وهي إذكاء الصراعات الإثنية خاصة وإن كانت هذه الصراعات على السلطة والثروة والنفوذ، لتختل بذلك الوظيفة التوزيعية العادلة للدولة وتهمش الآخر وتقصيه خارج منظومة القرار بل وربما خارج المنظومة المجتمعية ككل، ليصبح غريباً داخل محيطه الأصلي، باحثاً عن مقومات عمل جماعي جديدة لعلها ترجع جزء من ما فقده من حقوق بسبب سلوك المحسوبية والمحاباة والانتقاء القائم والمبني على أساس عرقي إثني.

والمثال الأكثر وضوحاً وقرباً لتفسير ذلك هو الحرب في البلد الإفريقي إثيوبيا بين " الحكومة الاتحادية" و " الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي " **Tigray People's Liberation Front** (نوفمبر 2020- نوفمبر 2022 م)، والتي شكلت خطورة على بقاء الدولة واستمرارها من خلال التفكك الاجتماعي الذي سببت فيه العوامل سالفة الذكر (**ISPI, 2021**).

3 - غياب العدالة الاجتماعية وعدم المساواة

هناك قضايا مهمة عادة ما ينظر إليها بأنها من الثوابت التي يجب أن تنمى داخل المجتمع، وتربى عليها الأجيال لتحمل من ضمن معانيها التمسك الكامل بالوطن وقضاياه، إلا أن الممارسات سالفة الذكر في الدول الإفريقية من تفشي للمحسوبية والمحاباة على أساس إثني وعرقي، ترسخت في المجتمعات الإفريقية على إثرها ظواهر سلبية عدة من أهمها: غياب العدالة الاجتماعية وعدم المساواة، والتمييز العنصري، فأصبح الانتماء الوطني محدد من خلال الانتماء الإثني أو السياسي وأصبح هو الأساس الأول الذي يتم من خلاله المَنْح أو المَنْع.

من هنا ظهرت الطبقية ومظاهر التفاوت الاجتماعي والغنا الفاحش وتعمق الانقسام المجتمعي المستند إلى التصنيف الطبقي، لتصبح المجتمعات الإفريقية ذات تركيبة طبقية متفاوتة الفرق بينها شاسع - طبقة الحكام والبرجوازية المشمولة برعايتهم، وهي مجموعة محددة، وطبقة الجماهير الفقيرة أو المعدومة، وهم غالبية المواطنين -، الأمر الذي دفع في كثير من الأحيان الطبقة الفقيرة للبحث عن حقوقها مهما كانت الوسائل المتبعة وكذلك نتائج تلك الأعمال، لتتحول هذه الدول إلى مرحلة جديدة من التمزق الداخلي بين مكوناتها الاجتماعية - المدافعة عن مكاسبها ، والغير راضية بهذا التقسيم - (**ميدي، 2022**).

4 - فقدان الهوية الثقافية

يأتي الاستعمار عادة للدول حاملاً معه مجموعة متكاملة من الأفكار والمعتقدات وحتى العادات التي يراد لها أن تنتشر وتتواجد مع تواجد هذا المستعمر وبالتالي تصبح شيئاً فشيئاً نماذج أكثر قبولاً وانتشاراً من النماذج الأصلية، وهذا ما فعله الاستعمار الأوروبي عندما جاء لإفريقيا، فقد استطاع الاستعمار منذ اللحظات الأولى لتواجده داخل البلدان الإفريقية أن يبث وينشر ثقافات أتى محمل بها الغرض منها تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها هو، أولاً: مساعدة تلك الأفكار والثقافات المستعمر - خصوصاً في الفترة الاستعمارية الأولى - من السيطرة على الجموع الغفيرة من المواطنين المحليين والتي بطبيعتها تحمل رفضاً مطلقاً لتواجد هذا المستعمر وبالتالي تساعد هذه الأفكار والثقافات المشوهة أصلاً على تأكيد وتعميق ثقافات معينة مثل ثقافة القدرة والتفوق والعلو، ونقاء النوع البشري، والفارق الفكري، وثانياً: هو الهدف الأكثر ديمومة والذي أراد المستعمر أن يبقى تأثيره حتى بعد خروجه كاستعمار تقليدي من القارة لتبقى هذه الأفكار والثقافات عامل مهم من عوامل تشتيت المواطن الإفريقي ووضعه في موضع الحيرة بين ثقافته الأصلية، وبين الثقافات التي زرعها المستعمر طيلة فترة تواجده بالقارة، تلك الأفكار المغلوطة والمعتقدات المضللة، التي تساعد المستعمر وتحقق له السيطرة على السلوك المجتمعي الإفريقي وخدمة مصالحه المستمرة في القارة، والتي على رأسها إبقاء هذه المجتمعات متخلفة ومتناحرة ومتقاتلة فيسهل عليه نهب مقدراتها والاستيلاء على ثرواتها، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك هو انتشار الأفكار الداعية للفساد والمحاباة ونهب الدولة وكذلك أفكار التطرف الديني والإرهاب وغير ذلك من الأفكار والممارسات التي أدت بالقارة الإفريقية الى تعميق دائرة الجهل والمرض والتخلف.

- **الظروف السياسية الإفريقية**

تعتبر الظروف السياسية في إفريقيا ظروف معقدة نسبياً من حيث دراستها وكذلك تأثيرها العملي في معظم دول القارة، ولعل من أهم أسباب هذا التعقيد هو احتوائها على متغيرين رئيسيين هما محددات الثقافة السياسية التقليدية الإفريقية، والتي تعتبر منشأً مهماً للعمل السياسي الإفريقي وكذلك للأفكار السياسية منذ وقت طويل والتي أطرت في فترة من الفترات بأطر دستورية وقواعد حكم محلية، والمتغير الثاني هو محددات الثقافة الوافدة من الخارج والتي جاء بها المستعمر الغربي الأوروبي، والتي احتوت بطبيعة الحال على مجموعة من الثقافات الفرعية التي تسعى لتحقيق مصالح المستعمر بوضعها موضع التنفيذ - سواء القصري الجبري أو الاختياري الطوعي -، لذلك فإن هذا التجاذب والتفاعل، وهذه المتناقضات الثقافية كانت سبباً في تكوين وتشكيل الظروف السياسية الإفريقية، والتي عانت بدورها من عدة خصائص تغيرت وتطورت بتغير المناخ العام وكذلك التطور الفكري والثقافي لدى شعوب القارة ككل، والذي انعكس بدوره على ظاهرة الانقلابات العسكرية في القارة، ومن أبرز تلك الخصائص هي:

1- الصراع على السلطة، التركيبة العرقية والإثنية

يعتبر الصراع على السلطة في إفريقيا من أهم مظاهر التنافس العرقي والإثني في دول القارة وبين مجتمعاتها المحلية خصوصاً، ذلك لأن التأثيرات السلبية والتي سبق تناولها جعلت من هذه الشعوب شعوب ممزقة داخلياً وذلك بحكم الجغرافيا التي وضعها الاستعمار من خلال تقسيمه لدول القارة، هذا التقسيم الذي شكل أزمة دائمة ومستمرة وأرضاً خصبة للنزاعات والحروب الداخلية المبنية على الجانب الإثني، والذي أصبحت معظم الدول الإفريقية تمتاز بوجوده رغم تشوه هذا الوجود، فهناك مثلاً بعض الدول التي يوجد بها تعددية إثنية تقتصر على إثنيتين أو ثلاث إثنيات مثل رواندا، وهناك دول تحتوي على تعددية معتدلة مثل جيبوتي ومالي وموريشيوس وكينيا، وهناك دول تصل فيها التعددية الى مئات الإثنيات وتفرعاتها، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، والكاميرون.

وما يدفع للاهتمام هنا هو أن التعددية الإثنية يلحقها بالضرورة تعددية لغوية، ودينية، وثقافية، وعرقية وغيرها **(ندا، 2023، ص 68)**، الأمر الذي يجعلها أكثر تعقيداً نظراً لخصوصية كل مجموعة واحتوائها وتمسكها بل ومحافظتها على تلك الخصوصية وهذا الموروث الذي تعتبره مقدساً بالنسبة لها والواجب الحفاظ عليه مهما كلف ذلك من تضحيات.

وانعكس هذا التنوع والتوزيع الإثني والعرقي بدوره على شكل وطبيعة التفاعلات والممارسات السياسية في المجتمعات الإفريقية، والذي كان يفترض أن يكون في الأساس تنافساً سياسياً مصدره التنوع وهدفه التكامل ومآله للوحدة وبناء المستقبل، إلا أن هذا التنافس تحول الى صراع عرقي وإثني ، وهو ما يُعرف بـ " تسييس الإثنية " **Politicizing Ethnicity**أو " أثننة السياسة "**Ethnicizing Politics** الأمر الذي زاد من حدة ورغبة الجماعات الإثنية بالوصول للسلطة والتمسك بها والبقاء فيها، والجدير بالذكر هنا أن في معظم الدول الإفريقية هيكلية التوزيع الإثني للسلطة فيها لا تلبي طموحات كثير من الإثنيات عن طريق الوسائل الديمقراطية، لذلك يتم اللجوء الى القوة العسكرية والانقلابات العسكرية، أو الصراع المسلح الذي يدفع في أحيان كثيرة الى الحروب الأهلية التي تغذيها النزعة العرقية والإثنية، مثل الحرب السابقة في رواندا (**ندا، 2023، ص 90**).

2- الصراع على السلطة، تركيبة النخب السياسية

أنتجت الحقبة الاستعمارية في إفريقيا نخباً سياسية آمنت بضرورة العمل والنضال من أجل التخلص من المستعمر البغيض، حيث سادت في تلك الأوقات روح العمل الجماعي واجتمعت إرادة كافة النخب السياسية باختلاف توجهاتهم الفكرية على هدف وحيد وهو محاربة الاستعمار سواء بالنضال السياسي أو بحمل السلاح والمواجهة المباشرة لطرد المستعمر، كلاً حسب الدولة والظروف المحيطة، حيث التف الجميع حول هذه النخب التي كانت توصف بأنها نخب وطنية مرجعيتها الرئيسية هي مناهضة المستعمر وتوحيد صفوف الجماهير الرافضة لهذا التواجد الاستعماري. إلا أنه ومع خروج وجلاء المستعمر سواء - عسكرياً أو بالشكل الإداري - وإسناد السلطة للنخب الإفريقية صاحبة التاريخ النضالي الطويل، ونظراً لاختلاف التوجهات الفكرية وأيضاً المحددات السياسية الخاصة بكل مجموعة سياسية على حدة، زالت أسباب اللحمة الوطنية والتوحد من أجل قضية التحرر، وكذلك ضعفت فكرة الاصطفاف الوطني الغير مشروط التي كانت تمتاز بها هذه النخب وكذلك داعميها.

أصبح المشهد العام هو مشهد الصراع بين النخب السياسية، صراع على السلطة منفردة بعد أن كان الهدف بالأمس القريب هو التوحيد والتكاتف، وربما من الأمثلة الواضحة على هذا النموذج من الصراعات ما حدث في السنغال وموزمبيق ومالي وبوركينا فاسو والجابون وغيرها (**المرجع السابق، ص، 180**).

إن تناول موضوع الصراع بين المناضلين يعتبر من المفارقات المهمة في التاريخ السياسي الإفريقي الحديث والذي تعبر عنه النزعة للصراع حتى بعد انتهاء الأزمات أو تجاوز آثارها المباشرة، إن نموذج جنوب السودان

دائماً ما يعيد للأذهان الفكرة المستمرة الحدوث، والمريرة للصراع، رغم اختلاف ظروف ذلك الصراع في أماكن مختلفة من دول القارة.

فعندما تيقن الرفقاء الذين ناضلوا في فترة تاريخية معينة وجمعتهم محددات النضال الشعبي في السودان وشعورهم بأن الانفصال والمخطط التابع له بات وشيكاً وقاب قوسين أو أدنى من تحقيقه، أسرعوا للتخطيط لما بعد الانفصال - الجنوب عن الشمال -، الأمر الذي زاد من حدة الخلافات والانقسامات داخل هذه النخب وتوزعت وتعددت جهات الدعم داخلياً وخارجياً، وتم التخلص عن طريق مجهولين من الزعيم الجنوبي " جون جرنج " **John Grainge** ، نتيجة تبنيه أفكاراً وحدوية تجمع شتات المعارضين في صف واحد، ومع تحقق الانفصال اشتعل فتيل التنافس بين القادة الآخرين " الحركة الشعبية لتحرير السودان " **Sudan People's Liberation Movement**، وتحول هذا التنافس إلى صراع مسلح بين كلاً من " سلفا كير" **Salva Kiir** ومناصريه، و ريك مشار **Riek Machar** ومناصريه وأصبحت الدولة الناشئة لا تحمل من خصائص ومُقوّمات الدولة إلا الاعتراف الدولي والعَلَم والنشيد الوطني والاسم الذي يعتبر منسوباً للدولة الأم (**ندا، 2017، ص، 16**).

3- العلاقات المدنية العسكرية

إن طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية في معظم الدول الإفريقية هي علاقة في اعتقاد الكثير من الباحثين علاقة مشوهة تمتاز بالتداخل الغير محمود، والذي يبتعد كثيراً عن فكرة التكامل والتعاون المؤسسي، حيث أن الدور الذي قامت به المجموعات المسلحة إبان فترة الاستقلال عن الاستعمار وما لهذا الدور من أهمية كونه كان مزيج من الجهد بين قيادة النخب السياسية وبين الفصائل المسلحة التي حققت الاستقلال، إن هذا التداخل لم تكن نهايته الفصل الكامل بين الوظائف لكلا الطرفين بل أن هذه النخب السياسية التي اعتبرت نفسها محققة للنصر والاستقلال ومن خلال تقلدها مقاليد الحكم والسلطة في هذه الدول، والتي قد تكونت جيوشها في الأساس من الفصائل العسكرية والتي أنتجت قيادات عسكرية هي الأخرى، والتي رأت أحقيتها في السيطرة على السلطة السياسية من خلال ما تم تحقيقه من انتصار على يدها، وكذلك من خلال ما قدمته السلطة السياسية المدنية - سلطة النخب السياسية - من ممارسات امتازت بالفساد الإداري والسياسي والتهميش والتمييز العرقي والإثني.

أما في ما بعد مرحلة الاستقلال الاولى، ومع ضعف وافتقار الأنظمة الحاكمة في هذه الدول للشرعية السياسية **Political Legitimacy** تزايد اعتمادها على الجيوش وعلى القوة العسكرية الضاربة للبقاء في السلطة وعلى سدة الحكم، من خلال عمليات القمع المستمر للمعارضة وإخماد الثورات والاحتجاجات السلمية، وهذا ما دفع لتعاظم الأدوار السياسية التي تؤديها تلك الجيوش وسمح لها وبشكل مباشر التدخل في الحياة السياسية، غالباً لتفسدها عن طريق النزاعات والصراعات المسلحة بينها وبين جماعات مسلحة أخرى أو مجموعات معارضة أو نخب سياسية اتخذت من مجموعات مسلحة حليفاً لها لمواجهة القوة العسكرية المستولية على السلطة السياسية عنوة (**حمدي، 2013، ص 117**)

بذلك أصبحت العلاقة بين الجانب المدني والعسكري في معظم هذه الدول علاقة غير واضحة المعالم وغير مفهومة، لكثرة المتغيرات التي شملتها، ولإقحام كلا الطرفين نفسه في طبيعة عمل الفريق الآخر مما يخرج هذه العلاقة من المفهوم التقليدي - ذو البعد المؤسسي - للعلاقات المدنية العسكرية، الذي نادى به كثير من المفكرين مثل " صمويل هنتنجتون" **Samuel Huntington** ، وأيضاً تجاوز تلك العلاقة المفهوم الحديث - ذو البعد الوظيفي - للعلاقات المدنية العسكرية ، الذي نادى به معظم المفكرين المعاصرين **(دلال، 2023، ص 130).**

4- الاستبداد السياسي

يعتبر الاستبداد السياسي **Political Despotism** ومن خلال أراء كثير من الباحثين هو شكلاً من أشكال الانفراد بالسلطة وكذلك الاستحواذ الكامل على جميع المقدرات التي من شأنها أن تكون أدوات مهمة في بناء الدول ونهضتها.

فقد عرفته الموسوعة السياسية على سبيل المثال بأنه انفراد شخص واحد أو مجموعة أشخاص بالسلطة دون الخضوع لقانون أو قاعدة، ودون النظر لرأي المحكومين **(الكيالي، 1995، ص 165).**

كما عرفه شارل لوي دي سيكوندا **Charles Louis de Secunda** الملقب " مونتيسكيو" **Montesquieu**، في كتابه روح الشرائع **De l'esprit des lois** ، " بأنه حكم شخص واحد، يسير كل شيء وفقًا لإرادته وهواه بلا قانون أو نظام" **(زعيتر، 2018، ص 59).**

كما تناول المفهوم الكثير من المفكرين العرب أمثال عبد الرحمن الكواكبي في كتابه " طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد "، بوصفه للاستبداد السياسي بأنه أسوأ أنواع السياسة، وأكثرها ضرراً بالإنسان وبغيره، في المجتمع الذي يسوده الحكم الطغياني الظالم، والذي يؤدي بالطبيعة إلى التراجع في كافة مرافق وخدمات الحياة وأوجهها،

وإلى هروب وتعطيل الموارد البشرية والطاقات العاملة في المجتمع وهدرها، وإلى سيادة الظواهر الاجتماعية الهدامة مثل النفاق والرياء والوساطة بين أفراد الشعب سواء كانوا حكاماً أو محكومين (**الكواكبي، 2006، ص 6**).

لذلك فإننا نجد معظم الدول الإفريقية تعاني من مشاكل الاستبداد السياسي والاستئثار الكامل بالسلطة والاستفادة التامة من الموارد والإمكانيات الموجودة في الدولة لصالح فئة معينة ومحدودة في نفس الوقت وهي الفئة التي تعتلي أعلى هرم السلطة ومن تبعهم، وفي ظل وجود مثل هذه النماذج من ممارسة السلطة فإننا نجد تواجد واضح لكل مظاهر الرفض والسخط والمعارضة لهذه الممارسات الأمر الذي يدفع باتجاه العمل على تغييرها وغالباً ما يكون هذا التغيير بالقوة والتي عادة ما تأخذ شكل الانقلاب العسكري.

5 - غياب المؤسسية

دائماً ما كان مفهوم المؤسسية يتصدر أدبيات التنمية خصوصاً التنمية السياسية، وكثيراً ما كان يقصد بالمؤسسية هو إضفاء الطابع المؤسسي **Institutionalization** على عمليات صنع وتنفيذ القرارات أي وضع تلك القرارات موضع التنفيذ من خلال تأطيرها بأطر رسمية، تساهم في إعطائها مزيد من الشرعية وضمان النجاح والتنفيذ، وهناك عدة أطر غالباً ما تسعى الجهات صاحبة القرارات أن تستخدمها للتعبير عن الإطار النظامي العام والرسمي للقرار، وهي إما السلطة التشريعية في البلاد كالبرلمان أو مجلس الشعب أو الشورى، أو المنظمات التابعة أو الموازية مثل الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني المعتمدة أو جماعات الضغط والمصالح، والهدف من هذا التأطير هو الخروج بالقرار من الإطار الفردي أو الشخصي إلى الحيز الأكثر اتساعاً عن طريق تظمينها إحدى المؤسسات السابقة الذكر وبالتالي يصبح القرار تعبيراً عن إرادة شعبية أو مصلحة عامة أو مطلب جماهيري.

والجدير بالذكر هنا هو أن معظم الأنظمة السياسية الإفريقية تمارس أنواعاً شتى من الانفراد بالقرار السياسي عن طريق الاستبداد بالسلطة، أي أن معظم الحكام الأفارقة ينتهجون نهج الاستئثار بالسلطة وبالتالي شخصنة القرارات الصادرة عنهم والانفراد بها غالباً تحقيقاً لمصالح شخصية، بصرف النظر عن أنواع تلك الحكومات والأنظمة وطبيعة التركيبة السياسية لهذه الأنظمة، سواء كانت برلمانية أو رئاسية أو غير ذلك، مما يدفع في الغالب العسكريين للقيام بالانقلابات العسكرية وتغيير السلطة السياسية التي هي غالباً ما تكون مدنية وأحياناً كثيرة سلطة منتخبة من الجماهير.

6 - آلية انتقال السلطة

عادة ما تنص الدساتير في مختلف الدول على طريقة وأسلوب وشكل الحكم وكذلك المدة الزمنية المحددة لبقاء الحاكم في السلطة، بهذه الطريقة تجد الديمقراطية والتبادل السلمي على السلطة مسارها الطبيعي وكذلك إتاحة الفرصة الحقيقية أمام الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، وأيضاً تحقيق فكرة التعايش السلمي بين كل فئات وطوائف المجتمع عن طريق تداول السلطة تداولاً طوعياً دون تجاوز القواعد الدستورية التي وضعت بموافقة الجميع ومن أجل الجميع.

وعن الظروف السياسية الإفريقية وفكرة تداول السلطة والالتزام بالمدد القانونية للولاية الدستورية، فإننا نجد أن هناك نماذج كثيرة في الدول الإفريقية رأت بأحقيتها بالبقاء ربما الدائم - طوال العمر - في السلطة، فها هو الرئيس " تويودورو أوبيانج **Teodoro Obiang** في غينيا الاستوائية في الحكم منذ عام 1979م و الرئيس " بول بيا **Paul Biya** على رأس السلطة في الكاميرون منذ عام 1982م، و الرئيس " يوري موسيفني " **Yoweri Museveni** في أوغندا منذ عام 1986م، وغيرهم من الحكام الأفارقة، والذين يوجد منهم من لم يغادر السلطة إلا بعد قتله، أو بثورة أو بانقلاب عسكري، مثل الرئيس السوداني عمر البشير(**يورو نيوز، 2023**).

وهناك أيضاً فكرة توريث السلطة لأحد الأقارب ويقصد بها استمرار النفوذ وضمان عدم الملاحقة والمسائلة وهناك نماذج عدة افريقية لمثل هذا السلوك مثل ما كان يعد له في زيمبابوي مع الرئيس روبرت موجابي **Robert Mugabe** وزوجته جريس **Grace** ، وما حدث في دولة غينيا الاستوائية مع الرئيس " تيودورو" وإبنه " تيودورين" **Teodorín** ، وكذلك ما حدث في دولة أوغندا مع الرئيس "موسيفني "وابنه" موهوزي كاينيروجابا **Muhoozi Kainerugaba** .

واللافت للانتباه هنا أن هذا السلوك دائماً ما كان يثير حفيظة المعارضين خصوصاً العسكريين منهم، ويرفضون هذا العمل ويسعون للتغير والانقلاب على السلطة السياسية الحاكمة بحجة التوريث الغير مشروع والغير دستوري للسلطة، إلا إذا كان التوريث هنا يتضمن أحد القادة العسكريين أو النافذين في الأوساط العسكرية، هنا يتغير الوضع ويصبح التوريث أمراً مطلوباً لاستمرار الاستقرار ولصالح الدولة والأمة ككل، لأنه أصبح يعبر عن

استمرار حقيقي لمصالح هذه الفئة التي تقاوم بكل شراسة أي محاولة للتغيير أو التصحيح وتصد أي انقلاب من مجموعات عسكرية أخرى لا تحمل اجندتها (**دوتيش فيلي، 2023**).

7 - قوى المعارضة بين الضعف والتشظي

إن قوى المعارضة والتي توصف بأنها خارج السلطة وممارستها، هي في حد ذاتها غالباً ما تكون منقسمة ولا تحمل وحدة فكرية واحدة وتقارب في وجهات النظر، وأيضاً هذا الانقسام يطال طريقة تعاطي هذه القوى المختلفة مع السلطة السياسية - بحثاً عن مصالحها - فغالباً ما نجد في الدول الإفريقية انقسامات مهمة وواضحة على صعيد المعارضة منها ما هو حاد يتبنى أسلوب العداء المباشر مع السلطة السياسية وغالباً ما يكون هذا النوع من المعارضة مسلحاً، مطالباً بالاستقلال عن السلطة السياسية أو على الأقل إقرار حق الحكم الذاتي أو الانفصال كلياً عن الدولة، وهناك أيضاً الفئة الأخرى من المعارضة وهي الفئة التي تتبنى أسلوب المعارضة السياسية الغير مسلحة والتي غالباً ما تنادي بإصلاحات سياسية واقتصادية وتداول للسلطة ومستويات معيشية مقبولة، وغالباً ما يكون هذا النوع من المعارضة ضعيف وغير متماسك وهش وتكون منقسمة في داخلها نظراً لتنوع واختلاف الأفكار والمعتقدات والآراء تجاه نظام الحكم وأسلوب إدارة الدولة أو حتى سياسة الدولة الخارجية.

النوع الثالث من المعارضة هو تلك المعارضة التي اتخذت من الهدنة مع النظام السياسي ومهادنة الحاكم طريقة للمعارضة، حيث أن هذه الفئة غالباً ما تبحث عن مصالحها المباشرة حتى وإن تلخصت هذه المصالح في أمجاد شخصية أو صفات خاصة بأفراد أو بمجموعة معينة، مقابل ما يمكن أن تتحصل عليه من النظام الحاكم من مزايا أو عطايا أو هبات غالباً ما تكون بشكل مخفي وغير صريح (**بن بختي، 2017**).

إن ضعف وانقسام وهشاشة هذه المعارضة وطريقة التفكير التي تتبناها في مواجهة السلطة السياسية، هي من عمق فكرة الانفراد بالسلطة خصوصاً بين الأحزاب السياسية التي ترى في نفسها أنها القوى السياسية الوحيدة القادرة على فرض ايديولوجيتها، والذي بدا واضحاً من استمرارها في السلطة والعمل الحزبي لعدة عقود فائتة مثل دولة الجابون ودولة زيمبابوي.

وفي ظل كل هذه الإخفاقات التي تعاني منها قوى المعارضة في الدول الإفريقية تتلاشى فُرَص الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة ويفتح الباب على مصراعيه أمام الراغبون، والحالمون، والطامعون، في السلطة الى التغيير باستخدام القوة، هذا التغيير الغير دستوري وهو الانقلاب العسكري المسلح.

الظروف الاقتصادية الإفريقية

تعد إفريقيا من أهم مناطق العالم وفرة في الموارد الطبيعية، حيث تتوزع هذه الموارد والثروات، بين الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، والغابات الممطرة والموسمية، والحياة البرية ذات التنوع البيئي ومنابع المياه العذبة المتجددة، والشواطئ والخلجان البحرية، وكذلك الثروات المعدنية والنفطية، والغاز الطبيعي، ومصادر الطاقة المتنوعة والمتجددة.

وتُعدّ القارة الإفريقية مصدراً مهماً لنحو 30% من احتياطيات العالم من الثروة المعدنية، ونحو 8% من احتياطات انتاج الغاز الطبيعي، ونحو 12% من احتياطات انتاج النفط، ونحو نصف احتياطيات الذهب على مستوى العالم، ونحو 90% من عنصري الكروم والبلاتين، وكذلك الاحتياطات الهائلة من الماس والبلاتين واليورانيوم والكوبالت والحديد، والسيلكون والبوكسيت، وكثير من المعادن المهمة الأخرى، وتحتوي القارة الافريقية على نحو 65% من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في العالم، وحوالي 10% من مصادر المياه العذبة، وغير ذلك الكثير من الموارد الطبيعية والثروات الأخرى التي تتميز بها القارة الإفريقية (**صبري، 2023**).

وعلى الرغم من الوفرة في الموارد والامكانيات الاقتصادية للقارة الإفريقية، إلا أن الإخفاق في استخدام هذه الموارد والامكانيات لصالح الدولة والمواطن الإفريقي هو السمة السائدة في معظم دول القارة الإفريقية حيث أصبحت هذه الموارد لعنة حقيقية على دول وشعوب القارة، إما بسبب الاطماع الخارجية في القارة ومواردها، أو بسبب الاستخدام السيئ لهذه الموارد من قبل الأنظمة الحاكمة، وتسخير تلك الموارد لقهر المواطن والإمعان في إذلاله،عن طريق مجموعة معينة هي من تتحكم في هذه الموارد وتتقاسمها بينها، لتصبح بذلك هي صاحبة الحق في الاستفادة من هذه الموارد دون الاهتمام ببقية أفراد الشعب التي تعيش تحت خط الفقر، وفتح الباب على مصرعيه للتدخل الخارجي في الشئون الداخلية وسلب الإرادة الوطنية وتعميق الإخفاق السياسي.

هناك عدة أسباب مباشرة للحالة الاقتصادية المتردية في إفريقيا والتي كان من شأنها عرقلة كل جهود البناء والتطور في الدول الإفريقية، ومن أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1- سوء التخطيط والإدارة، وضعف الأداء الحكومي

إن السمة الغالبة للاقتصاديات الإفريقية هي الأداء الاقتصادي الضعيف والمتردي في أحياناً كثيرة، وسوء التخطيط الذي يعاني بدوره من اختلالات عميقة تجذرت في الهيكل الاقتصادي، سواء الحكومي أو حتى النشاطات الخاصة.

إن البحث وبشكل مستمر على تحقيق المصالح والفائدة الشخصية لدى أصحاب المناصب باختلاف مستوياتها والاهتمام المتزايد بجمع الأموال والثروات على حساب خطط وبرامج التنمية المحلية وخدمة المواطن، أدى الى الإخفاق الكامل في إدارة شئون الدولة ومواردها الاقتصادية، سواء كان هذا الإخفاق متعمداً أو نتيجة عدم دراية أو كإهمال للواجبات والوظائف، الأمر الذي أدى الى تفاقم مجموعة كبيرة من المشاكل التي اعتبرت مزمنة لدى معظم الدول الإفريقية، مثل البطالة والفقر والمرض والجريمة والمشاكل الاجتماعية الأخرى التي أصبحت أكثر انتشاراً في المجتمعات الإفريقية خصوصاً في العقود الأخيرة **(البنك الإفريقي للتنمية، 2023).**

على الرغم من التحسن النسبي في اقتصاديات بعض الدول الإفريقية في الأعوام الأخيرة 2020 - 2024 إلا أنه يمكن القول أن هذه التغيرات الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول جاءت بفعل التغيرات المتسارعة في البيئة الدولية أولاً، ومن ثم في البيئة الإقليمية على محيط القارة، من دخول لاعبين جدد للقارة وتحديث أدوار قديمة تتناسب مع المعطيات والضغوط الدولية وخصوصاً الاقتصادية منها.

إذاً فكرة التغيير والتصحيح المنشود للاقتصاد الإفريقي والنابع من الرغبة الحقيقية في التخلص من الموروث الاستعماري القديم الذي كبل القارة ومجتمعاتها بأغلال العبودية والهيمنة، لم يتحقق بعد، رغم بعض التغيرات الطفيفة على اقتصاديات هذه الدول، الأمر الذي يدفع باتجاه بذل مزيد من الجهود لإحياء فكرة الثورة على النماذج القديمة التي خلفها الاستعمار ودافع عليها معاونيه في الداخل.

2 - إهدار وتبديد الموارد الاقتصادية

وفقاً لبيانات البنك الدولي وكذلك صندوق النقد الدولي، وتقارير الكثير من المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل مؤشر " جلوبال فاينانس **Global Finance** " النسخة الصادرة في يوليو 2023 م، أن عشرة دول من أشد الدول فقراً حول العالم تقع في القارة الأفريقية، وهي: بوروندي، جنوب السودان، الكونغو الديمقراطية، أفريقيا الوسطى، الصومال، موزمبيق، ملاوي، النيجر، ليبيريا، تشاد **(سكاي نيوز عربية، 2023).**

أجرت مؤسسة " جالوب **Gallup** " الأمريكية دراسات حول الأوضاع الاقتصادية لدول إفريقيا فوجدت من خلال نتائجها أن حوالى ما نسبته 54% من تعداد السكان، في 27 دولة إفريقية تقع في جنوب الصحراء يعيشون في فقر مدقع، أي على أقل من (1.25) دولار يومياً، بينما يعيش حوالى 16% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على (1.25) دولار أو أقل في اليوم الواحد، كما يعيش حوالى 28% من سكان المنطقة المذكورة ذاتها، على ما قيمته (2) دولار أو أقل في اليوم **(صحيفة الشرق الأوسط، أكتوبر 2023).**

كل هذه النسب والاحصائيات المفزعة جاءت على الرغم من الوفرة الهائلة في الثروات والموارد الاقتصادية الإفريقية، إلا أن سوء الإدارة وضعف الإرادة في التغيير، وكذلك الفجوة الكبيرة بين الفئات الوطنية المتحمسة للتغيير وبين أصحاب القرار، وضعف المشاركة المجتمعية أدى الى التدهور الحالي لاقتصاديات الدول الإفريقية وبالتالي انعكس على مستوى الخدمات والحياة للمواطن الإفريقي في معظم دول القارة.

3 - ضعف الموارد البشرية وتزايد معدلات البطالة

بالرغم من التعداد البشري الكبير لسكان القارة الإفريقية والذي يبلغ أكثر من (1.2) مليار نسمة، حيث يشكل هذا التعداد ما نسبته سدس سكان العالم تقريباً، وبالرغم من أن النسبة الأكبر من هذا التعداد هي للشباب إلا أن هذه الطاقات مهدرة ومبددة بين البطالة وانعدام الخدمات الصحية والتعليمية حيث سجلت إفريقيا أعلى معدلات للبطالة على مستوى العالم، مما يدفع بكثير من الطاقات الشابة للهجرة لخارج حدود القارة وخصوصاً باتجاه أوروبا، وبالنظر الى بعض مؤشرات البطالة الخاصة بمجموعة من الدول الإفريقية، فإننا نرى انخفاضاً واضحاً في معدلات البطالة في هذه الدول، إلا أن هذا الانخفاض ليس حقيقياً دائماً لأن هذه المعدلات مبنية على الاقتصاد الخادع، لأنه على سبيل المثال أن أغلب سكان تلك الدول يعملون في المجال الزراعي حيث يوفر لهم هذا العمل قوت يومهم فقط ولا يرقى الى مستوى القيمة المضافة للناتج المحلي، أي ما يسمى بزراعة الكفاف.

فهناك دول لا تتجاوز البطالة فيها المعدلات المقبولة، فمثلاً في بوروندي حوالى 1%، وفي النيجر حوالى 0,7%، وفي تشاد حوالى 1.4% **(Trading Economics, October 2023)**، وهناك بعض الدول الإفريقية الأخرى التي زادت فيها معدلات البطالة وفقاً للمؤشرات العالمية إلى معدلات تهدد الاقتصاد الوطني لهذه الدول وتنبأ بتفشي وانتشار كثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية، فبالنظر لدولة مثل أنجولا فإننا نجد أن معدلات البطالة فيها بلغت 34,1%، وتأتي أيضاً في نفس المستوى تقريباً جنوب أفريقيا بمعدل بطالة بلغ

34,9%، وكذلك دولة ناميبيا حيث بلغ معدل البطالة فيها 34,3%، ونيجيريا بمعدل 33,3%، وموزمبيق بمعدل بلغ 25%،، ورواندا بمعدل بلغ 23,5%، وبوتسوانا بمعدل بلغ 23,3%، (**Trading Economics, October 2023**) ، والجدير بالذكر هنا أنه هناك مجموعة من الدول الإفريقية والتي تعاني بدورها من البطالة مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا، هي في الأساس من الدول التي تمتلك اقتصاديات قوية نسبياً بين دول القارة الأخرى الأقل قوة في الاقتصاد، وهذا ما يؤكد عمق الاختلالات في الأداء الوظيفي وإدارة الدولة وتصميم الهياكل الاقتصادية والإشراف عليها بصفة عامة، ما يسبب اختلالات اجتماعية وسياسية، وتظهر الحاجة للإصلاح والتغيير.

4 - الأمن الغذائي ومخاطر المجاعة

من أهم المشاكل التي تعاني منها معظم دول القارة الإفريقية هي مشكلة الغذاء ومدى توفره في ظل اقتصاديات تعاني من تراجع وانحسار واضح، وكذلك في ظل عدم الاستفادة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وكذلك سوء التخطيط العام المتعلق بتوفير الغذاء على مستوى كل دولة على حده، وتشير تقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بأن نحو ثلثي سكان القارة الإفريقية مهددون بالجوع وأن ربع السكان أي حوالي (346) مليون إنسان ليس لديهم ما يكفيهم من الطعام، ومرد ذلك الى مجموعة من الأسباب تتمحور حول الظواهر الطبيعية والأسباب الإنسانية، مثل الجفاف والتصحر وقلة الموارد المائية في بعض المناطق وعدم تنظيمها في مناطق أخرى، وأيضاً الأسباب الإنسانية الخاصة بالصراعات المسلحة والاقتتال المدمر (**الباجوري، 2014، ص 33**).

ونظراً للارتفاع المضطرد لأسعار المواد الغذائية عالمياً والتي نالت القارة نصيباً منها فإن نحو(18,6) مليون إنسان في منطقة الساحل مهددون بخطر انعدام الأمن الغذائي، ومنهم حوالى (45) ألف شخص قد وصلوا فعلياً للمرحلة الخامسة لانعدام أي غذاء أي مرحلة الجوع الكامل، أي قاربوا على المجاعة بوصفها العام، وتتصدر الدول التي تعاني من المجاعة كلاً من بوركينا فاسو، وجزء كبير من مالي، أما في منطقة القرن الإفريقي، فيعاني نحو (22) مليون إنسان في منطقة القرن الإفريقي انعدام الغذاء ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة، فإنه يموت في كل ثانية شخص في الدول التي تعاني مجاعة مثل إثيوبيا وكينيا والصومال (**الباجوري، 2014، ص 38**).

ورغم ما تمتلكه القارة الإفريقية من موارد هائلة في معظم مجالات الاقتصاد والثروة الزراعية والحيوانية وكذلك الموارد الطبيعية، إلا أن هذه هي الحصيلة المبدئية لعجز دول القارة للتصدي لانعدام الأمن الغذائي ومشاكل البطالة، وبذلك سجلت القارة الإفريقية أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم، الأمر الذي ينذر بكوارث إنسانية كبيرة، سواء على مستوى الدول الإفريقية منفردة أو على مستوى القارة ككل، ذلك ما يسبب الرغبة والحاجة الماسة لتغيير السياسات الحكومية تجاه الأمن الغذائي وتجاه الاستفادة الكاملة من الموارد الذاتية، وهو الأمر الذي عجزت عنه معظم الإدارات الحكومية الحالية في دول القارة وهو ما دفع الكثير من المناضلين للبحث عن طرق معالجة مثل هذه الظواهر حتى وإن كان هذا العلاج علاجاً عن طريق استخدام القوة بإزاحة الأنظمة الحاكمة بقوة السلاح ومحاولة التغيير سعياً لنتائج أفضل وسياسات أكثر رشداً.

الظروف الأمنية الإفريقية

بالنظر الى الظروف الأمنية للقارة الإفريقية فإننا نرى تشوهاً واضحاً في ملامح تلك الظروف من حيث جوانبها المختلفة والتي على رأسها القصور في المساهمة في استقرار الدولة، والذي يفترض أن يحقق هذا الجانب أعلى معدلات الأداء المتميز للإدارة الحكومية، وينبأ بمزيد من المشاركة والعدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي، إلا أن الظروف الأمنية الإفريقية وما شهدته من تشوه، كانت ومازالت مصدر خطر وتهديد ليس فقط على استقرار الدولة الإفريقية الواحدة إنما يلحق التهديد مستقبل القارة ككل.

إن المؤشرات التي تقاس بها عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة هي مؤشرات لا تبتعد كثيراً عن طبيعة التركيبة الاجتماعية للسكان، وكذلك الجوانب الحياتية المتعلقة بالأفراد داخل المجتمع سواء كانوا منفردين أو على شكل مجموعات ذات تنظيم اجتماعي معين، سواء قبلي أو عرقي إثني أو حتى جماعات تجمع بينهم مصالح مشتركة - آنية كانت أو طويلة الأجل -، إن هذه التركيبة المعقدة في المجتمعات الإفريقية - رغم بساطة تكوينها الأولي - إلا أنها مسبباً رئيسياً في عدم الاستقرار في الدول الإفريقية أو على الأقل في أغلبها.

إن وجود عوامل متداخلة ومتشابكة وكذلك وجود مشاكل ساهمت في تعميقها السلطات السياسية الحاكمة في تلك الدول، أدى بطبيعة الحال لتنامي ظاهرة الانعدام الأمني سواء داخل الدولة أو على مستوى القارة ككل، لأن العلاقة المؤكدة بين المجموعات المسلحة سواء التي داخل الدولة الواحدة أو التي تحاول عبور الحدود لدول أخرى، وممارسات تلك الجماعات والمجموعات من حرابة وقطع طرق وغزو، سواء بشكل منظم وهو ما يطلق

عليه الجريمة المنظمة، أو بشكل عشوائي دعت له حاجة تلك المجموعات لموارد وامكانيات تجعلها على قيد الحياة، فالتجأت إلى استخدام القوة ضد الغير، الأمر الذي فاقم من المشاكل الإنسانية من نزوح وتدمير قرى ومناطق بكاملها، ومجاعات وافساد للحرث والنسل الذي أدى بالطبيعة لمزيد من الفقر والجوع والمرض، وبالتالي لمزيد من الصراع المدمر.

هناك عدة معطيات مهمة سببت في أحيان كثيرة وبشكل مباشر في تفاقم مشكلة انعدام الأمن في القارة الإفريقية وزادت من حدة الانفلات الأمني في كثير من الدول الإفريقية، نذكر منها على سبيل المثال الآتي

1- النزاعات المسلحة والحروب الداخلية

من أهم العوامل المؤدية الى عدم الاستقرار وكذلك الى تراجع إمكانيات الدولة وسلطتها على كامل تراب الوطن هو وجود نزاعات وصراعات بين فئات معينة داخل الدولة، سواء كانت هذه النزاعات على السلطة أو لأسباب اقتصادية أو حتى بدوافع اجتماعية - قبلية أو عرقية أو إثنية، إلا أنه في النهاية تفضي هذه النزاعات والصراعات التي تتحول بكل تأكيد لصراعات مسلحة تستخدم فيها كل إمكانيات القوة المتاحة، لتكون معاول هدم للدولة وتمزيقها من الداخل.

إن السيطرة الكاملة للسلطة السياسية على كل حدود ومرافق وموارد الدولة دون وجود لأي قوى أخرى أو جماعة مسلحة من شأنها أن تعبث بالأمن ومصادر الثروات والموارد، يتيح مزيد من الفرص لتنفيذ خطط التنمية، ويجعل من السلطة السياسية داخل الدولة الأداة الوحيدة للحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار ومواجهة الاخطار المحتملة التي من شأنها أن تهدد الدولة.

لذلك فإن البحث عن مصادر تهديد داخلية لنسف قوة الدولة من الداخل وتشتيت جهودها التي يفترض أن تكون موجهة نحو البناء والتنمية، أصبح هدفاً واضحاً ومستمراً ضد معظم الدول الإفريقية التي تعاني من مشكلات مزمنة واقتصادات متردية، فيصبح البحث عن حل لمحاولة التصحيح أمراً مهماً قد تتبناه النخب المثقفة أو تجد فيه القوة العسكرية الطريق ممهداً أمام محاولات الانقلاب الهادفة للتغيير.

2 - ضعف سيطرة الدولة على كامل أراضيها

إن ضعف سيطرة الدولة على كامل ترابها الوطني وحدودها المرسومة يعتبر سبباً ونتيجة في ذات الوقت لأنه ومن خلال الدراسات المستفيضة لكثير من الدول الإفريقية يتضح أن هناك قصوراً واضحاً لسيطرة الدولة على كامل أجزائها، ويرجع سبب ذلك الى ضعف القوة العسكرية للدولة أو تراجع الانتماءات والولاءات لصالح مجموعات أو قبائل معينة دون الانتماء الحقيقي للدولة وسلطتها الرسمية.

أيضاً من المهم هنا هو الفرصة التي تتاح لهذه الجماعات والكيانات لتشكيل قوى موازية لقوة الدولة الرسمية التي تبدأ بالضعف بمجرد استقواء هذه الجماعات والكيانات، سواء بالدعم الداخلي أو الخارجي - الإقليمي أو الدولي -، لذلك فوجود مثل هذه الجماعات والتي غالباً ما تمتلك تسليحاً وتنظيماً يحاكي تسليح وتنظيم بعض الدول ويشكل خطراً على سلطة الدولة وعلى بسط نفوذها كاملاً، خصوصاً وإن كانت هذه الدولة تحوي مساحات شاسعة سواء كانت صحراوية أو مناطق وتضاريس يصعب السيطرة عليها بالأساليب التقليدية.

وفي هذا الخصوص فإننا نرى نماذج لدول إفريقية عدة تعاني من فقد السيطرة على كامل أراضيها، فهناك دول لا تتعدى سيطرتها وبسط سلطتها نطاق العاصمة وبعض المناطق المجاورة، مثل دولة الصومال، وهناك نماذج لدول أخرى فقدت السيطرة على مناطق واسعة وأقاليم كاملة، مثل دولة نيجيريا ودولة مالي ودولة الكونغو الديمقراطية، وأيضاً نرى نماذج لدول أخرى فقدت أجزاء مهمة وشاسعة من أراضيها، مثل المثلث الحدودي بين دولة مالي ودولة النيجر ودولة بوركينا فاسو **(أمل، 2022، ص 26).**

والجدير بالذكر هنا هو أن مثل هذه النماذج من فقدان السيطرة من قبل الدولة وقوتها المنظمة، يسبب الكثير من المشاكل الإنسانية، ويجعل من هذه المناطق مناطق وأرض خصبة لعمل جماعات الهجرة غير الشرعية وعمليات الإتجار بالبشر وكذلك التهريب وخصوصاً تهريب الأسلحة.

3 - انتشار الجماعات الإرهابية واتساع نشاطها

كما أسلفنا الذكر أن هناك مظاهر واضحة لتراجع سلطة الدولة وضعف قبضتها على كامل ترابها الوطني وذلك نظراً لعوامل مهمة من بينها تشتت قوة الدولة القابضة، واختلال ميزان سيطرتها على مرافقها المهمة ومنافذها وحدودها الحيوية، ذلك لأن كثير من الدول الإفريقية تعاني من اتساع الهوة بين قدرة الدولة العسكرية والإدارة السياسية فيها، والتي تعاني بدورها من كثير من المفارقات المهمة والمشاكل المتجذرة والتي من أهمها قضايا الفساد الحكومي، وسوء الإدارة وبالتالي غياب العدالة والتنمية.

إن كل هذه المظاهر السلبية ساهمت وبشكل كبير في تعميق فكرة الرفض الشعبي والجماهيري لكثير من سياسات هذه الدول وحكوماتها، الأمر الذي عجل بالبحث عن طرق تغيير أو حتى حالات تمرد واسعة، اختلفت من حيث

تكوينها وايديولوجيتها، وحتى تنظيمها، ولعل من أهم هذه التنظيمات المناوئة للحكومات الإفريقية هي المجموعات التي تستخدم العامل الديني كأداة من أدوات الرفض والمقاومة والتمرد على سلطة الدولة، هذه المجموعات التي تحولت وخلال فترة ليست بالبعيدة الى مجموعات أكثر تنظيماً وتماسكاً وتسليحاً.
ذلك الأمر الذي أصبح معه ممكناً دعم هذه المجموعات بكل أشكال الدعم سواء من الخارج أو من دول مجاورة ذات مصالح في اسقاط الحكومات والأنظمة الجارة، إن هذا الفعل جعل من تفشي وانتشار ظاهرة الإرهاب في هذه الدول وكذلك المجموعات المتطرفة فكرياً وعقائدياً أمراً في غاية الخطورة، وكان لانتشارها بهذا الشكل الواسع عدة أسباب لعل أهمها، العامل الجغرافي، والذي يأخذ حيزاً مهماً في كل قضايا القارة الإفريقية لما لهذا العامل من أهمية من حيث الطبيعة الجغرافية وقساوة التضاريس التي تتنوع ما بين صحارى مترامية الأطراف، إلى غابات كثيفة إلى جبال وعرة وكذلك بيئة رطبة ومستنقعات بشكل يصعب معه الحركة أحياناً، وجافة موسمية تصعب فيها الحياة لغير ساكنيها الأصليين والذين بدورهم يعانون من مشاكل العيش والتنقل.
إن وجود هذا التنوع البيئي والبشري وبالتالي الثقافي الكبير، والتراجع الواضح في نسب التعليم والخدمات الأخرى التي يجب أن تكون موجهة من الدولة باتجاه هذه المناطق وهؤلاء الأفراد، جعل من انتشار الإرهاب من أماكن ظهوره الى أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية وعلى رأسها منطقة الصحراء الكبرى ووسط وغرب القارة الإفريقية، وصولاً الى المناطق المتاخمة لجنوب القارة - موزمبيق - أمراً يقوض سلطات هذه الدول واستقرارها ويهدد أمنها الداخلي، حيث تتحول هذه المجموعات الى مجموعات تمتهن السرقة والحرابة والتهريب والإتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، نظراً لبحثها عن التمويل الذي يجعلها مستمرة في نشاطها، وخصوصاً بأن هذه الجماعات تمر بفترات انحسار التمويل وغيابه أحيانا، الأمر الذي يجعلها تلجأ للاعتماد على ذاتها في إيجاد التمويل الذي تحتاجه لبقائها وتحقيق ما تربو إليه.

ثانياً: الأوضاع الخارجية (الدولية)

التغيرات الدولية المتسارعة شكلت ولازالت تشكل نمطاً جديداً للعلاقات الدولية والتي كانت قد بنيت في السابق على معايير معينة كانت سماتها الرئيسية، الصراع المحتدم بين القوى الرئيسية في العالم، وكذلك سلسلة الحروب الدامية التي شهدها العالم في أماكن متفرقة منه، مروراً بالمرحلة الثنائية للقوى والتي انتهت لصالح القطب الغربي - الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي عموماً -، وهذا النمط الأحادي الذي بدا واضحاً - حديثاً - تراجع قوته وسيطرته بشكل ملحوظ لصالح قوى متجددة وقوى أخرى صاعدة إذ لايزال المشهد وترجمته مبهماً، ولاتزال محدداته غير كافية للتنبؤ بما سيرتكز عليه العالم الجديد، والذي بكل تأكيد سوف يكون مختلفاً عما سبق.
وفي هذا السياق يمكن الإشارة الى عدة نقاط مهمة ساهمت وبشكل مباشر في التأثير على السياسات الإفريقية وعلى مستقبل الدول الإفريقية وانتقالها من حالة التبعية المطلقة التي لازالت رغم مغادرة المستعمر الشكلية للدول الإفريقية التي احتلها باقية، وبأنماط وأشكال تختلف من دولة لأخرى ولكنها مؤثرة تأثيراً سلبياً على كل قضايا القارة الإفريقية. ومما زاد من حدة التوترات السياسية والاقتصادية وعدم الاستقرار في هذه الدول هو حالة الفوضى التي تركها المستعمر خلفه والتي تتضح من مجمل السياسات وأدوات الإدارة السياسية وكذلك نوع الأنظمة السياسية الحاكمة وولاءاتها.
إن الفترات التاريخية التي شهدها العالم، وخصوصاً الدول الكبرى منه والصراعات الدائرة في محيطها شكل نمطاً للعلاقات الإفريقية - الإفريقية، وكذلك العلاقات الإفريقية الخارجية، هذا النمط الذي تأثر بشكل ملحوظ بطبيعة الصراعات بين القوى الكبرى والتي غالباً ما كانت القارة الإفريقية مسرحاً مهماً لهذه الصراعات وبؤرة تطور لهذه الأحداث.
وفيما يلي مجموعة مهمة من الأحداث الدولية التي أثرت بشكل مباشر في صناعة الهوية السياسية الإفريقية بكل أبعادها، سواء سلمياً أو بالشكل الأكثر عنفاً - حروب أهلية، صراعات أثنية وعرقية، انقلابات على السلطة، وغيرها..

1- الصراع الدولي

كان للصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي السابق والصين، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، أثر كبير ليس فقط على مستوى القارة الإفريقية، بل أيضاً على مستوى العالم بأكمله، إذ أن التحكم في حركة العلاقات الدولية بين مختلف دول العالم أصبح من خلال محددات الصراع بين القوى المتصارعة، وفي ظل محدودية الموارد الطبيعية حول العالم، وارتفاع سقف الحاجات الإنسانية مع التطور الفني والتكنولوجي حينذاك، كل هذا أدى الى محاولة إعادة رسم خرائط العلاقات الدولية وكذلك توزيع أماكن النفوذ ومراكز السيطرة، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام ظهور وصعود قوى أخرى فتحت لها

الأبواب من خلال الصراع الذي اتخذ عدة أشكال، فكانت الفرصة أمام هذه الدول للتقدم النسبي والنوعي في ذات الوقت، للبروز ومحاولة لعب دور مهم بين الفرقاء الدوليين واحتراف المناورة بين الأطراف المتصارعة، لتأخذ فيما بعد موقعاً مميزاً بين القوى الدولية، وأحياناً كثيرة كان ذلك على حساب قوى ظلت لفترة طويلة تتمتع بسيطرتها وإحكام قبضتها على كثير من الفرص والإمكانيات، ومن بين هذه الدول التي شكلت صعوداً ملحوظاً أبان الصراع الثنائي الدائر هي، تركيا والهند والبرازيل كل حسب موقعه الجغرافي وتأثيره السياسي، وإدارته الاقتصادية.

2 - الاستعمار الحديث امتداد للاستعمار التقليدي

من المعروف أن القارة الإفريقية مرت بمراحل استعمار طويلة، وكانت نتائجها مريرة وقاسية على دول القارة ومجتمعاتها، حيث اهتم المستعمر بطمس الهوية الثقافية الإفريقية وإحلال أنماطاً مستحدثة تتواكب مع رؤيته واستراتيجيته في البقاء في إفريقيا حتى بعد الرحيل التقليدي، والذي حدث بالفعل في فترة استقلال الدول الإفريقية.

إن استقلال الدول الإفريقية كما يراه كثير من المفكرين ما هو إلا خدعة كبيرة لجأت إليها الدول الاستعمارية محاولة أن تخفف من النفقات والأعباء الاقتصادية التي باتت تتحملها لأتساع كلفة قواتها العسكرية التقليدية وكذلك موظفيها والمتعاونون معها، كل هذه الأعباء شكلت حملاً ثقيلاً على الدول الأوروبية التي كانت تريد أن تأخذ كل شيء من إفريقيا دون أن تتكلف أي أعباء أو تكاليف اقتصادية من جانبها.

هذا الأمر وكذلك الظروف الدولية التي ساعدت على انتشار حركات التحرر حول العالم والتمرد على المستعمر وطرده، ساهمت هي الأخرى بالتعجيل من فكرة طرد المستعمر - التقليدي -، إلا أن هذا الطرد وما سمي لاحقاً بالاستقلال خصوصاً في الدول الإفريقية غالباً ما كان ناقصاً، حيث أن الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الاقتصادي، والتدخل في الشئون السياسية، رغم الجلاء المزعوم ظلت كل هذه المظاهر موجودة ومتجذرة في الثقافة الإفريقية الى وقتنا هذا.

كثير من المفكرين بالأخص المفكرين الأفارقة قد تنبهوا للخدعة الغربية المسماة الاستقلال، وقد بينت ذلك كتاباتهم، والتي كان من أهمها ما قدمه المفكر الإفريقي " كوامي نكروما "، في كتابه " الاستعمار الجديد: آخر مراحل الإمبريالية " الذي قدمه عام (1966م)، وأيضاً ما قدمه " جاك ووديس "، في كتابه " مقدمة إلى الاستعمار الجديد: الإمبريالية الجديدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية " عام (1967م)، وكل الأدلة التي أكدت فيما بعد بقاء الاستعمار وديمومته بشتى الطرق والوسائل **(ندا، 2021).**

إذا كان الخروج الاستعماري التقليدي من القارة الإفريقية جاء مخططاً له، فكذلك تواجده الغير تقليدي فيما بعد فهو مخطط له أيضاً، فعلى الصعيد السياسي استطاع الاستعمار الأوروبي صنع وتجهيز نخباً سياسية حاكمة تدين له بالولاء، منفذة بذلك كل شروطه وإملاءاته، ومحققة أطماعه التي لا تزال مستمرة رغم خروجه من القارة عسكرياً، فقد استطاع الاستعمار ومنذ اللحظات الأولى لتواجده في القارة الإفريقية أن يزرع بذور الفرقة والتفرقة، أولاً من خلال ترسيمه لحدود إنبنت في الأساس على مغالطات عرقية وأثنية مقصودة، لتتمزق وحدة مجموعات، وتضم مجموعات أخرى ذات اختلافات عرقية وإثنية وحتى ثقافية، ليشعل بعد ذلك فتيل الفتنة والصراع الدائم.

إن كل الأنظمة التي تعتبر موالية للاستعمار الأوروبي هي ولحد بعيد أنظمة محمية وفي مأمن إلا ما ندر منها والتي لاقت رفضاً شعبياً واسع النطاق، أو تمرداً مسلحاً مصحوباً بتأييد جماهيري، وغالباً ما كانت تعاقب الأنظمة السياسية المتمردة على الاستعمار ورغباته، بتدبير الانقلابات ضدها ودعم حركات التحرر والانتفاضات المناوئة لها، انتقاماً من تمردها على الاستعمار الغربي والخروج عن طوعه.

3 - ازدواجية المعايير الدولية

إن النتائج التي أفضت إليها جميع مراحل الصراعات الدولية بين الدول الكبرى، وكذلك اختلاف الموازين وتغيرها، من قوة الى قوة أخرى ومن معسكر إلى معسكر آخر، وكذا الانهيارات الكبرى التي حدثت طيلة القرنيين السابقين من اختلال لإتزانات دولية كثيرة، واللجوء الى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بصدارة العالم بعد انهيار وسقوط الإتحاد السوفييتي وبالتالي المعسكر الشرقي برمته، كل ذلك ساهم وبشكل كبير في التأثير سلباً على قضايا وحقوق الدول النامية وما يسمى بدول العالم الثالث، والتي عانت بدورها من ويلات ذلك الصراع ونتائجه وأيضاً هيمنة المعسكر الغربي بكل داعميه ومواليه.

وبالتالي أصبح هناك خللاً حقيقياً أمام المؤسسات الدولية التي انبثقت بعد هذا المخاض العسير والتنافس والصراع الحاد بين أقطاب المجتمع الدولي أو ما عبر عنه بالقوى الكبرى آنذاك، إن النتيجة النهائية التي استطاع العالم الوصول إليها هي تفوق القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وسيطرتها على قرارات وسياسات المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وحتى المنظمات والمؤسسات المتخصصة التي أنشأت بموجب

قرارات الأمم المتحدة، والتي عبرت بكل وضوح عن المصالح الغربية في العالم عموماً وفي دول العالم الثالث خصوصاً، ومن ضمنها القارة الإفريقية.
إن المواقف الأممية الغير متوازنة والتي عبرت عنها المواقف الدولية خصوصاً تجاه الكثير من الدول الإفريقية كانت سبباً مهماً في انهيار وتمزق والتأثير السلبي على هذه الدول، ومن الأمثلة الواضحة على هذه السياسات والقرارات هو الموقف الأممي من حرب الـ تجراي " الإثيوبية "، وحرب السودان بين قوات الدعم السريع والقوات النظامية السودانية، وكذلك حالات مثل كوت ديفوار عام 2010م والأحداث في ليبيا عام 2011م، وفي مالي عام 2012م **(ندا، 2021)**، وهذه القرارات والمواقف التي بينت مدى عدم الانصاف والكيل بموازين مختلفة من خلال المنظمة الأممية التي يفترض أن تعبر عن مصالح جميع الدول الأعضاء لا أن تقدم مصالح الدول الكبرى على مصالح الدول الأخرى، فقد وجدت كثير من هذه الدول عدم المصداقية وعدم الجدية في التعامل مع قضاياها المصيرية هو السمة السائدة لهذه المنظمات وهذه الدول التي تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح ولو كان ذلك على حساب غيرها من الدول والشعوب الأقل قوة ونفوذاً.

الظروف التي ساعدت على إعادة انتشار الانقلابات العسكرية في إفريقيا

هناك عدة ظروف محلية وخارجية ساعدت بشكل كبير وكان لها الأثر الأعظم في تنامي وانتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية، ولعل من أهمها ما يلي:
- اخفاق التجربة الديمقراطية في كثير من دول القارة، رغم التعويل الكبير عليها في إخراج المجتمعات الإفريقية من التجربة الاستعمارية ومراحل الدكتاتورية، والتنعم بحرية المشاركة السياسية وبناء الدولة النموذجية، ولعل من أهم أسباب هذا الإخفاق هو، حداثة التجربة وتناولها بشكل مشوه، أعتمد فيه على نسخ التجارب الغربية دون النظر لنقاط الضعف، وعدم التجانس السياسي بين الدول الغربية والدول الإفريقية، ناقلة التجربة.
- انتشار مظاهر الإدارة السيئة، وتوسع دائرة الفساد الإداري والسياسي وحتى الاقتصادي، مما أدى لنوع من عدم العدالة والسيطرة غير المحقة على الموارد، وتراجع وانعدام خطط التنمية، واتساع دائرة الفرقة المبنية على الجانب الإثني والقبلي والعرقي، وظهور طبقات استحوذت على المقدرات الاقتصادية والمناصب، واحتلت الصدارة في العطاءات والهبات، مما عمق مزيداً من المشكلات التي يصعب حلها عن طريق الإصلاح الإداري فقط.
- استفحال وتجذر المنازعات و الصراعات سواء الداخلية أو العابرة للحدود، والتي عادة ما تغذيها قوى خارجية، تحتاج في دعمها هذا لبؤر صراع مستمرة لتحقق أهدافها، سواء الاقتصادية أو السياسية أو حتى أطماع تاريخية تتعلق بالتاريخ أو الجغرافيا، مما يساهم في ضعف الأبنية السياسية وتراجع قدرتها على الإدارة ومواجهة المصاعب والتحديات.
- بقاء الرؤساء الأفارقة في السلطة رغم انتهاء المدد الدستورية الخاصة بهم، وتمسكهم بالسلطة والتشبث بها شكل معضلة حقيقية في اتجاه التبادل السلمي على السلطة وبالتالي تحقيق مبدأ الديمقراطية، الأمر الذي يؤدي الى مزيد من السخط العام على هؤلاء الرؤساء والحكام، ويدفع قوى التغيير والتي من بينها العسكريين لتبني فكرة الانقلاب عليهم، الأمر الذي يمنح هؤلاء العسكريين الشرعية في تنفيذ هذه الانقلابات وتثبيت سلطتهم فيما بعد.
- تأييد الانقلابات العسكرية في كثير من دول القارة الإفريقية، أو على الأقل قبولها، أو حتى الإذعان لها في حال نجاحها، كل هذا سببه هو حالة المعاناة التي تكبدها المجتمع في فترات الحكم السابقة والتي عبرت عن شكل من أشكال الدكتاتورية والتمسك بالسلطة، وما تخللها من ممارسات وتجاوزات، ومحاباة جعلت من فكرة الانقلاب العسكري طريقاً للخلاص من براثن السلطة السياسية الظالمة، مما جعل قبول سلطة الانقلاب الجديدة أمراً محبذاً لدى الكثير، وأيضاً ربما من أهم الأسباب التي ساعدت على توسيع قاعدة القبول الشعبي للانقلابات العسكرية هو قدرة الانقلابيين على التسويق لأنفسهم بشكل جيد، عن طريق الدعاية الموجهة والوعود الإيجابية التي رافقت حركة الانقلاب، ووعود الديمقراطية والعودة في أقرب وقت للحكم المدني.
- الصورة النمطية الجديدة والمختلفة التي يقدم بها الانقلابيون أنفسهم، فقد بدا واضحاً أن هناك جيلاً جديداً من الانقلابيين أصبح يقدم نفسه على أنه مختلف عن الأجيال السابقة والتي قادت حركات انقلابية في دول عدة من إفريقيا، وأن هذا الجيل الجديد وهذه المجموعات الجديدة هي مجموعات باحثة عن الحرية، حريصة على تحقيق مصالح المواطنين، مهتمة بالجوانب الاقتصادية والحياتية للفرد، ساعية للإصلاح، وأيضاً محافظة على السيادة الوطنية، مدافعة عن مقدرات الشعب وموارد الدولة، وهذا ما يجعل كثير من الشعوب تؤمن بفكرة التغيير الذي يقوده الانقلاب العسكري، وتتأمل فيه مراحل مشرقة مختلفة عما كان في السابق، خصوصاً بأن معظم الانقلابات

العسكرية في إفريقيا في الفترة الأخيرة قادها أو خطط لها أو على الأقل تصدر مشاهدها عناصر شابة، ترى فيها الشعوب بأنها قراءة شبابية جديدة لجيل آخر من التغييرات الإفريقية.

- ردود الفعل الخارجية السلبية تجاه الانقلاب العسكري، خصوصاً مواقف الدول الغربية التي عادةً ما تأخذ الحياد تجاه هذا الفعل، فيما عدا بعض الإدانات والاستهجان المؤقت للانقلاب، رغم إدراكها التام بأن معظم مشاكل الدول الإفريقية سببها المباشر هو الأنظمة السياسية الدكتاتورية والتي تمارس الأساليب الاستبدادية في إدارة شئون الدولة، وأن جميع مشاكل الفقر الجوع والأمراض والتخلف السياسي والاقتصادي، والنزاعات والصراعات وحتى الحروب الداخلية، مصدرها والسبب الرئيسي فيها هو سياسات تلك الحكومات ورؤسائها، ولكن طالما أن هذه السياسات تخدم مصالح الدول الغربية فإن التمهل في الحكم على السلوك الحالي هو السمة الغالبة على ردود الأفعال الخارجية الى غاية الوصول الى الثقة التامة في أن هذا الفعل سيحافظ على تلك المصالح، فيبدأ هنا الاعتراف الضمني ثم الصريح بالسلطة الانقلابية الجديدة ويسوق لها بأنها تعبيراً عن إرادة الشعب في التغيير والسعي للبناء والتنمية والتخلص من براثن الدكتاتورية والاستبداد التي قادتها السلطات القديمة.

- ضعف البنى السياسية في دول الانقلابات، جعل معظم الدول الإفريقية تعاني من تشوه كبير وهشاشة واضحة في بناها السياسية، والمؤسسات العاملة على إدارة الدولة وتيسير الخدمات وتقديم الحلول، وبهشاشة هذه المؤسسات وفشلها في تحقيق الأدوار المناطة بها وجد الحيز المناسب من التوتر بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية في الدولة، الأمر الذي نتج عنه تداخل كبير في محاولة تغطية العجز وتقليص الهوة والتي إن اتسعت أصبح انكشاف الدولة ومؤسساتها أمراً وارد الحصول، لذلك دائماً ما كانت تبحث المؤسسة العسكرية عن دور حقيقي تقوم به من أجل محاولة سد الفجوة ما بين الأدوار السياسية والعسكرية في ذات البلد الواحد، مع اعتقادها بأن العمل العسكري بمميزات القوة والتنظيم التي يمتلكها هو الخيار الأفضل لهذا التغيير، رغم عدم وجود الخبرة التنفيذية واختلاف قواعد ونظم العمل العسكري عنه في المدني.

- التقليد والعدوى الانقلابية، كثير من الدول الإفريقية تعرضت لموجة كبيرة من العدوى الانقلابية والتي جاءت نتيجة تقليد انقلاب في دولة ما، رغم اختلاف الظروف التي تحكم كل دولة على حدة، وكثيراً هي الدعوات الداعية لعدم الانجرار وراء الحملات الدعائية الغير دقيقة والتي يتبناها مروجو الانقلابات في الدول الإفريقية والتي تدعوا للتخلص من الأنظمة السياسية الحاكمة والانقلاب عليها.

في كلمة له أمام الأمم المتحدة تحدث الأمين العام للأمم المتحدة عن عدوى الانقلابات الإفريقية، حيث تناول الظاهرة متتبعاً حركتها من شرق القارة الإفريقية الى غربها عن طريق تقليد التجارب الانقلابية، ويمكن هنا وصف مجموعة متتابعة من الانقلابات الإفريقية ابتداء من انقلاب مالي في أغسطس عام 2021 م، وما تبعه من انقلابات مثل انقلاب تشاد في أبريل عام 2021 م، وغينيا في سبتمبر 2021 والسودان في أكتوبر 2021 م، وبوركينافاسو في يناير عام 2022 م، وكثير من المحاولات الانقلابية الأخرى التي لم يكتب لها النجاح **(صالح، 2022).**

فشل الإتحاد الإفريقي في الالتزام بالمعايير الإقليمية بشأن الانقلابات

إن منظمة بحجم الإتحاد الإفريقي لديها كثير من الخيارات الإيجابية التي تساهم بشكل فعلي في التقليل من حدة الانقلابات في الدول الإفريقية، وتبني قرارات واضحة للتعامل مع منفذي أي انقلاب في أي دولة تقع ضمن نطاق عمل الإتحاد الإفريقي، إن سياسة الإتحاد الإفريقي القاضية بعدم التدخل والتي تبناها منذ انشائه عام 2000 م، أدت الى تغيير مجموعة الحسابات الخاصة بالانقلابيين بشكل كبير، وأصبح مفهوم الانقلابات يجري بمزيد من الاطمئنان، حيث يعلم الانقلابيون مسبقاً بأن سياسة الإتحاد الإفريقي وردود أفعاله تجاههم لن تتعدى إخضاع المجالس العسكرية المشكلة غالباً بعد الانقلاب للتعليق المحتمل و إصدار مجموعة العقوبات الغير مؤثرة بشكل كبير والتهديد بالتدخل دون العمل على إيقاف وإبطال الانقلاب فعلياً.

هناك عدة أمثلة توضح موقف الإتحاد الإفريقي من بعض قضايا الانقلابات في الدول الإفريقية والتي ورغم التوقيع على إعلان لومي عام 1999 م، والذي ينص على - حظر ورفض وإدانة - التغيرات غير الدستورية في الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، إلا أن قرارات الإتحاد الإفريقي تجاه كثير من هذه التغيرات كانت متفاوتة، فقد جرى تعليق عضوية مالي وغينيا من مجلس السلم والأمن الإفريقي، في الوقت الذي لم تتخذ إجراءات مشابهة في حالة الانقلاب في الدولة العضو تشاد، وتم الاكتفاء بالتأكيد على إجراء الانتقال المدني للسلطة في أسرع وقت والعمل الدستوري والمطالب الأخرى المتعلقة بالتحول المدني الديمقراطي **(فرانس 24، 12 يناير 2022).**

وبالنظر الى المنظمات الإقليمية الإفريقية فإننا نجد أن دورها عادة ما يكون أكثر تأثيراً وفاعلية عما هو عليه في الإتحاد الإفريقي كمنظمة إفريقية ضامنة للأمن والاستقرار الإفريقي ومحافظة على كيان ومصالح الدول

الإفريقية المنظمة إليها، فنرى منظمة كمنظمة الإيكواس، (المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا) أكثر جدية في تصرفاتها تجاه الدول التي شهدت انقلابات عسكرية، ويأتي ذلك من خلال اعتمادها على بروتوكول المجموعة المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، والذي تم التوقيع عليه واعتماده عام 2001م والذي يعد أحد أهم الوسائل والآليات المتعلقة بمعارضة ومواجهة الحكم الاستبدادي وانتهاك الحقوق والحريات، مثل فرضها عقوبات شديدة على مالي، شملت هذه العقوبات سحب الدبلوماسيين من العاصمة باماكو، وغلق الحدود وأيضاً مجموعة عقوبات وإجراءات اقتصادية أخرى قاسية **(الجزيرة، 11 يناير، 2022)** ، وقد قامت المنظمة أيضاً بمجموعة من العقوبات بحق منفذي الانقلاب في غينيا، حيث تضمنت العقوبات الاقتصادية على منفذي الانقلاب تجميد أموالهم وتعطيل الحسابات الخاصة بهم وأصولهم المالية وفرض حضر السفر عليهم وأسرهم **(فرانس 24، 17 سبتمبر 2021)**، وتأتي مثل هذه الإجراءات خوفاً من تفشي عدوى الانقلابات في الدول الأخرى، وتحفيز القوى العسكرية فيها على عدم تقليد الانقلابات في الدول المجاورة.

موقف المؤسسات الدولية من الانقلابات في إفريقيا

هناك مراحل مختلفة تتعامل بها المؤسسات الدولية مع الانقلابات خصوصاً في المنطقة الإفريقية، فعلى سبيل المثال هناك من يرى بأن الانقلاب هو نوع من أنواع التمرد على السلطة القانونية في الدولة وخروج عن المنظومة السيادية التي تمثلها تلك السلطة ويعبر عنها بوضوح من خلال الدستور الوطني، لذلك فمناهضة ذلك السلوك أمراً واجباً لا مناص منه للحفاظ على النظام والاستقرار داخل هذه الدول، وهناك من يرى بأن عملية المهادنة والترقب لحين الحصول على نتائج حول منفذي الانقلاب وتوجهاتهم وآرائهم تجاه القوى الأخرى سواء إقليمية أو دولية أمر مهم، ويجب العمل بمبدأ التعامل الحذر مع قادة الانقلاب وممثليه لغرض الحصول على خطة عمل مستقبلية إما برفض ومناهضة الانقلاب أو التعامل المبدئي مع السلطة الجديدة، مع عدم دقة هذا الاتجاه لأنه وفي النهاية معظم الانقلابات في الدول الإفريقية تكون بتنسيق مسبق مع الدول والمؤسسات الغربية ضماناً لإنجاح الانقلاب لأعلى درجة ممكنة وكذلك لطمئنة القوى الخارجية بأن مصالحها وأهدافها في المنطقة لن تتأثر.

وهناك الرأي الآخر وهو يعتمد على المعلومات الدقيقة السابقة عن عملية الانقلاب وقد يكون بدعم مسبق من دول أو مؤسسات خارجية، بتقديم الدعم اللوجيستي أو المعلوماتي، أو إمداد مجموعات معينة بأسلحة وذخائر، أو التمهيد الإعلامي للمجموعة المستهدفة بالانقلاب أو التيار الموالي لهم، لذلك نجد في أغلب الأحيان وجود حملة دعائية كاملة ومنظمة ضد النظام الحاكم في تلك الدولة والاشادة بالدور العسكري في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب وغير ذلك من المعالجات للقضايا اليومية في تلك الدولة، ومن هنا تظهر الحاجة الماسة للاعتماد على المؤسسة العسكرية في التغيير وتبدأ عمليات التحشيد الجماهيري والالتفاف الشعبي حول المؤسسة العسكرية المستهدف قيامها وقيادتها للانقلاب.

هناك معضلة حقيقية تواجه المنظمات والدول المعنية بالتصدي للانقلاب والتعامل معه بحيادية، وهي رؤية الجهات المنفذة للانقلاب بأنهم الممثلون الوحيدون والسياسيون الشرعيون للدولة، مع بعض الاعترافات المحلية والتأييد الشعبي - قبلياً وعرقياً -، يصبح الأمر أكثر تعقيداً لأن الاعتراف الدولي هنا أصبح مشروطاً ببقاء الدولة واستمرار نشاطها السياسي والاقتصادي، والذي غالباً سينتهي بانهيار الدولة إذا أصبح الانقلابيون معزولون تماماً عن العالم، وبهذا ستتأثر مصالح تلك الدول والمؤسسات بهذا الانغلاق والعزل عن العالم، وربما سيبحث منفذو الانقلاب عن دول أو هيئات داعمة أخرى قد تكون صاعدة للحصول على الاعتراف وبالتالي المساومة على المكاسب والفوائد الاستثمارية أو حتى السياسية.

لذلك فإنه من الواضح أن الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في تمرير الانقلابات من عدمه أصبح واضحاً وجلياً، فمع التأكيد على التعامل مع الانقلابات على أنها سلوك مشين ووسيلة غير جيدة لانتقال السلطة في تلك الدول، إلا أنها ترى في بعض الأحيان مشروعيتها النسبية في تغيير النظم الدكتاتورية الجاثمة على صدور الشعوب والمستبدة في نفس الوقت، فهي بذلك تتيح الفرصة أمام كثير من المجموعات الانقلابية في هذه الدول للشروع في تنفيذ الانقلابات، وهي بذلك تساهم في مد يد العون والمساعدة لوصول المجموعات الانقلابية لآخر نقطة في الانقلاب وضمان نجاحه وتعزيز هذا الانقلاب فيما بعد عن طريق الاعترافات الدولية المختلفة وكذلك الاتفاقات المصلحية الجديدة.

يتضح مما سبق أن مصالح الدول الخارجية وعلى رأسها الدول الكبرى، هي من تتحكم في القرارات الداعمة أو الرافضة للتغيير في الدول الإفريقية، الأمر الذي يجعل معه التنبؤ بمائلات الأوضاع في الدول المعرضة للانقلابات أمراً غاية في الصعوبة ولا تحكمه الرغبة الداخلية لهذه الدول بل تحكمه مجموعة المصالح الخارجية

التي تسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من التوتر وعدم الاستقرار في هذه الدول دون النظر لمستقبل تلك الدول ولا لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المؤسسة العسكرية والانقلابات

يحدد بعض البحاث والخبراء المهتمين في بناء الجيوش عدة أولويات لبناء الجيوش الاحترافية في إفريقيا، ويعتمد ذلك على المراجعة الدقيقة لصلاحيات تلك الجيوش، والتركيز على نشأتها الأولى وتكوينها النوعي والكمي، ومدى كفاءة وفاعلية التدريب والدعم الفني للأدوات والمعدات، وكذلك كفاءة الجنود وقدرتهم البدنية والفكرية، ومستويات الذكاء الاجتماعي لديهم.

ومن المهم هنا هو أن تحدد جيداً الأدوار المناطة بكل من الفاعلين السياسيين المدنيين والمؤسسة العسكرية وعدم تسييس البيئة التي تعمل بها القوات المسلحة ، والاهتمام بإقامة شراكة فعلية مع المكونات المجتمعية الأخرى، مثل المؤسسات المدنية بالدولة سواء ذات الطابع العام أو الخاص، وكذلك المجتمع الدولي وإقامة شراكات مع المجتمع المدني، إضافة الى تعزيز فكرة المأسسة في جميع قطاعات ونشاطات الدولة ليصبح تمييز الأدوار وتوزيعها عملاً مهماً ونمطاً دائماً تستخدمه السلطة السياسية في الدولة ليوفر لها فرص الاندماج الحقيقي بمكونات المجتمع، وعلى رأسهم المؤسسة العسكرية التي بدورها تخضع للسلطة السياسية بمباشرة مهامها المكلفة بها لحفظ الأمن والسلم للمجتمع والدولة على حد سواء، بما تمتلكه المؤسسة العسكرية من انضباط وتنمية الاحساس بالواجب الوطني والانتماء للوطن والدفاع عنه.

دائماً ما كان للمؤسسة العسكرية في كثير من الدول الإفريقية دوراً مهماً في التغيير السياسي سواء كان هذا التغيير تغييراً عسكرياً باستخدام الأدوات العسكرية النظامية أو عن طريق التغيير السلمي ذو الطابع المدني إلا أن موضوع التغيير الذي كان للمؤسسة العسكرية دوراً في انجاحه أو القيام به هو الذي شكل النواة الأساسية والصلبة في تحديد نوع التغيير - سياسي ديمقراطي، أو حركة مسلحة انقلابية -، وبالتالي يتضح الدور الحقيقي للمؤسسة العسكرية.

رغم الدور المستمر والضروري الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في معظم حالات التغيير في الدول الإفريقية إلا أن هناك حالات معينة - استثنائية - يقف فيها الجيش والمؤسسة العسكرية برمتها موقف الحياد في عملية التغيير السياسية، ويترك المجال مفتوحاً أمام التنافس وأحيانا كثيرة الصراع، أو ما يسميه البعض مخاض التغيير، ليصبح موقف الجيش كما وصفه الباحث الفرنسي، زولتان باراني، " الصامت الأكبر " (**la grande muette**) **(عياش، 2017)**، أي أن المؤسسة العسكرية هنا بعدت عن إدارة الشأن العام واختارت أن تكون مراقباً من بعيد تقوم بمهامها الدفاعية والإستراتيجية على مستوى الوطن.

لذلك فإقحام المؤسسة العسكرية في حالات التغيير السياسي في الدول الإفريقية يتوقف على استيعاب مجموعة من القواعد والمبادئ التي تتعلق وتهتم بقدرة وكفاءة ورغبة ومهنية المؤسسة العسكرية، وضمان عدم البقاء في السلطة السياسية بعد الانتهاء من عمليات التنظيم وإعادة الاستقرار، - تسليم السلطة لهيئة منتخبة بإشراف المؤسسة العسكرية.

الشركات الأمنية ودورها في الانقلابات في إفريقيا

في ظل حالة الصراع الدائم وفي وجود مشكلة الحروب الإفريقية المستمرة، يبرز دور الشركات الأمنية في إفريقيا بوضوح، وتصبح هذه الشركات مصدراً رئيسياً لتهديد السلم والأمن المجتمعي داخل هذه الدول ومع عدم وجود أطر قانونية واضحة تنظم عمل تلك الشركات، وتضبط أدوارها بالشكل الصحيح وأيضاً عدم وجود الاشراف والمتابعة على أنشطتها، يظل هذا الخطر قائماً ومستمراً، لأن هذه الشركات ومن خلال ممارستها لنشاطاتها المختلفة والتي غالباً لا يكون مصرحاً بها من قبل الدولة فهي ترتكب خطأ كبيراً بتعديها ومنازعتها للاختصاصات الأصيلة للدولة الموجودة بها، وإن كان ذلك بموافقة الدولة وبالتالي تفويض الصلاحيات التي تسمح لها بأن تقوم بالأدوار التي تقوم بها الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية وهذا الأمر مع الوقت يجعل الدولة في حالة اعتمادية كاملة على مثل هذه الشركات مما يجعل كثير من المعلومات والقرارات رهينة لدى هذه الشركات بما تمتلكه من سيطرة على مواقع مهمة أو بما تقوم به من مهام.

من أهم مبررات حالات الاعتمادية على الشركات الأمنية هو قيام تلك الشركات بمهام ووظائف تعجز عن القيام بها أجهزة الدولة وسلطاتها المحلية، لعدة أسباب، لعل أهمها عدم وجود الإمكانيات الكافية، والخبرة الميدانية، وغياب التنظيم، وغير ذلك من الأسباب، وهذا الدور الذي تقوم به هذه الشركات يسمح لها بالتدخل في النزاعات المحلية، وبل وإدارتها في بعض الأحيان، سواء من خلال تجنيد مرتزقة مقاتلون من داخل القارة الإفريقية -

أفارقة - أو من دول أخرى مثل أوروبا الشرقية - صربيا وروسيا - ويتم ذلك بالتنسيق مع استخبارات دول أخرى وخصوصاً الدول الاستعمارية السابقة.
أيضاً فهناك العديد من الشركات الأمنية التي يعتمد عليها رؤساء الدول بتأمين الحراسة الخاصة بهم، وتوفير الخدمات الخاصة بالحماية، وتأمين وترتيب الصفقات الخاصة بالسلاح، وبعض الاحتياجات والمستلزمات الخاصة بالقوات المسلحة في هذه الدول **(عبد الحي، 2022)**، وكذلك توفير بعض الخدمات السرية التي ترى السلطة السياسية كتمانها عن القوات المحلية خوفاً من تسرب نقاط الضعف لهذه الأنظمة للأطراف الأخرى فتستغل للانقلاب عليهم.

هناك عدة خصائص تتعلق بوجود الشركات الأمنية في الدول الإفريقية، منها:

1- للشركات الأمنية الخاصة أساليب وطرق تتعلق بتدخلها في الدول الإفريقية، حيث أن عملها يعتبر مزيجاً ما بين العمل العسكري والأمني والاستخباراتي، وما يميزها في هذا الخصوص هو الخبرة العملياتية واللوجستية في هذا المجال.

2 - تعتمد هذه الشركات في عملها على منظومة قوية من التحالفات، سواء كانت هذه التحالفات مع دولها الأصلية أو تنسيقات مع دول أخرى، خصوصاً الدول الاستعمارية القديمة، وأيضاً يتم هذا التعاون والتنسيق مع الملحقيات العسكرية والأمنية في البعثات الدبلوماسية في هذه الدول، وعلى مستوى الممثليات الدبلوماسية ككل.

3 - ينشط دور هذه الشركات ويتعاظم، نظراً لأن كثير من الدول الإفريقية تعاني من وجود مؤسسة عسكرية غير احترافية، وتعاني من مختلف أنواع التفكك الداخلي والفساد، والصراع بكافة اشكاله، وأيضاً وجود اتفاقات وصفقات مشبوهة تقوم بها تلك المؤسسة، داخل الأنظمة السياسية الضعيفة والهشة.

4 - ضعف وعجز المؤسسات الأمنية، والعسكرية في كثير من الدول الإفريقية، أتاح الفرصة أمام هذه الشركات للصعود والتأثير في السياسات الداخلية، وحتى الخارجية لكثير من هذه الدول، رغم ما تنفقه هذه الدول على مؤسساتها العسكرية والأمنية، من أموال للتسليح والتجهيز والتدريب، إلا أن هذه المؤسسات لاتزال عاجزة عن إحلال الأمن وتحقيق السلم والحفاظ على الموارد والثروات، وترسيخ الاستقرار داخل حدود الدولة الإفريقية الواحدة.

5 - خصخصة قطاع الأمن، وتحويله الى قوة خاصة، هذا ما يمكن قراءته من طبيعة عمل هذه الشركات وتعاقداتها، التي تميل الدولة فيها لتغليب وترجيح كفة هذه الشركات على مؤسساتها التابعة للدولة، ليتحول الأمر الى مزاحمة هذه الشركات للدولة وأجهزتها الرسمية.

6 - ارتفاع الأجور والمكافئات، التي تدفعها هذه الشركات للمنظمين إليها، مقارنة بما تقدمه الدولة لمنتسبيها في الأجهزة الأمنية والعسكرية، وما تقدمه هذه الشركات من مزايا، وهبات، وما يتمتع به أعضائها من حصانة ومكانة شخصية مرموقة بين الأجهزة الأخرى التابعة للدولة - تمييزهم كقوة نخبة - حيث تصل قيمة المكافآت اليومية الممنوحة لهؤلاء الأفراد الى مئات أو الآف الدولارات يومياً، الأمر الذي يشجع الكفاءات الأخرى في الدولة - سواء المنظمة فعلياً للأجهزة الأمنية أو التي خارجها - الى الانضمام اليها.

7 - نقل الأسلحة وتهريبها، داخل حدود الدولة وخارجها، ودون الخضوع لسلطة أو رقابة الدولة، نظراً لبروتوكولات واتفاقيات التعاون وعقود التشغيل، التي تنص معظمها على إعطاء الحرية الكاملة لهذه الشركات في التنقل ونقل أسلحتها ومعداتها، وكذلك تسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بأعمالها ومهامها سواء على أرض هذه الدولة أو الدول المجاورة، الأمر الذي يسبب في كثير من حالات التهريب الغير مشروعة للأسلحة والبشر، ويساهم في دعم وتمويل بعض العصابات الإجرامية، وعصابات الجريمة المنظمة، مما يساهم في إحداث فوضى في بعض الدول والتي تتحول لحركات تمرد تقود لحروب داخلية وانقلابات.

هناك مجموعة من أهم الشركات الأمنية الخاصة الموجودة والتي تمارس نشاطها في إفريقيا تحت مسميات مدنية، وعلى صلة وثيقة بالصراعات الدائرة في إفريقيا، (الصالح، 2022) منها الآتي:

- شركة " **الموارد المهنية العسكرية** " (**Military Professional Resources Inc**) كانت هذه الشركة تهتم بمجال تقديم الدعم والإعداد العسكري لعدة دول إفريقية من بينها، كينيا ونيجيريا والسنغال واثيوبيا وبنين وغانا ورواندا وملاوي.

- شركة " **كيلوغ برون آند رووتس** " (**Kellogg Brown and Roots = kbr**)، تركز عمل ونشاط هذه الشركة على العمل بالتعاون مع القوات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في عدة قواعد رئيسية في دول القرن الإفريقي وهي قاعدة اثيوبيا، وقاعدة جيبوتي، وقاعدة كينيا.

- شركة " **دوثان للأمن** " (**Dothan Security Inc =DSI**)، لعبت هذه الشركة دوراً بارزاً في إطالة أمد الصراع في دولة أنغولا، حيث كان لها دور كبير في إثارة النزاعات المحلية ودعمها لعدة أطراف محلية ساهمت في تفاقم الأوضاع الأمنية وزيادتها سوءً.
- شركة " **النظام الدفاعي بإفريقيا** " (**Defense System Africa**) أيضاً لعبت هذه الشركة دوراً سلبياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) من دعم للجماعات المتصارعة هناك، خصوصاً في فترة ما بعد نهاية نظام الرئيس موبوتو سيسيسيكو.
- شركة " **المعماريون والمهندسون بالمحيط الهادئ** " (= **Pacific Architects and Engineers PAE**)، تأسست هذه الشركة سنة 1955 م، بنشاط في مجال البناء، وبعد تغيير ملكيتها سنة 2006 م لصالح لوكيد مارتين (Lockeed Martin)، رجل الأعمال الأمريكي وأحد أهم داعمي وزارة الدفاع الأمريكية، تحول نشاطها لمجال الاستخبارات، وقد قدمت خدماتها الاستخباراتية لصالح السفارات والبعثات الأجنبية في إفريقيا، مقابل أموال ومزايا أخرى كثيرة.
- شركة " **الهندسة المعمارية والاستشارات وعمليات الصيانة** " (**Architecture, Engineering, AECOM Consulting, Operations, and Maintenance =**)، يعتبر عمل هذه الشركة مختلفاً نوعاً ما عن معظم الشركات الأجنبية العاملة في إفريقيا، حيث تركز نشاط هذه الشركة على أعمال الدعم والمساندة للمؤسسات الناشئة والحديثة باختلاف أنواعها، وخدمات الحماية والأمن، وتمويل برامج حفظ السلام، ومراقبة مناطق النزاعات والصراعات المسلحة وإعداد ورفع التقارير العلنية والسرية، والذين يقومون على إدارتها هم مسئولون أمريكيون سواء كانوا داخل أعمالهم أو قد تقاعدوا منها.
- شركة " **نورثروب غرومان** " (**Northrop Grumman**) مهمة هذه الشركة الأساسية هي تدريب العناصر الأمنية والعسكرية، وتجهيزهم لممارسة مهام حفظ الأمن والسلم في الدول الإفريقية، وقد تحصلت هذه الشركة على عقود بمئات الملايين من الدولارات من مختلف الدول الإفريقية نظير هذه الخدمات التدريبية للجنود الأفارقة.
والجدير بالذكر هنا، هو أن هذه الشركات قد لعبت دوراً مهماً وكبيراً في تعميق الأزمات الإفريقية سواء في غرب أو وسط إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي عموماً، فقد كان لها دوراً سلبياً في مناطق النزاع في إفريقيا الوسطى، وجمهورية مالي، ومناطق خليج غينيا، إضافة الى كثير من التقارير التي تشير إلى الدور التدخلي المشين لهذه الشركات في أزمات خاصة في مناطق أخرى من إفريقيا، مثل التدخل في سيراليون، فقد اجبرت الحكومة في "فري تاون" للتنازل لصالح هذه الشركات عن مسئوليتها في حماية واستغلال المناجم واستخراج المعادن الثمينة، حيث تحولت المكاسب الكبرى لصالح هذه الشركات بعد أن كانت تحت سيطرة الحكومة في سيراليون، الأمر الذي يفسر عدم رغبة هذه الشركات بإنهاء أي نزاع أو صراع قد ينشأ، ورغبتها في إذكاء صراعات جديدة تحافظ على وجودها واستمرار الأدوار التي تقوم بها لصالحها.
إن هذه الشركات، وكذلك الأدوار التي تلعبها في معظم دول القارة الإفريقية، تجعل من القارة الإفريقية أسيرة لرغبات هذه الشركات وأطماع من ورائها، وتساهم في تعميق الممارسات الفوق دولتية، والتي بطبيعة الحال تؤثر على دول القارة ومستقبلها، وتؤثر على أهم مسارات حلحلة وفض النزاعات الداخلية في معظم الدول الإفريقية، وفي هذا الصدد يوضح الكاتبان المتخصصان في النزاعات الإفريقية، "هاربرت هو " (**Herbert Howe**)، و" مارتن فان كريفلد " (**Martin van Creveld**)، أن ضعف الدولة واعتمادها على الكيانات والمؤسسات الهشة بداخلها، واعتمادها كذلك على الشركات الأمنية نظراً لهذا الضعف وهذه الهشاشة، يطرح مشكلاً أمنياً يرتبط ويعمق من مسألة الإرهاب وانتشاره في القارة.

أهم التطورات المتعلقة بالانقلابات الإفريقية الحديثة

على الرغم من التوسع الواضح في حركة الانقلابات الإفريقية خلال العقدين الأخيرين، إلا أن هذه الانقلابات امتازت بكثير من الاختلاف عما سبقها من انقلابات خصوصاً في حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وأوائل السبعينات خصوصاً أبان الحرب الباردة، حيث كانت السمات الرئيسية لهذه الانقلابات هي تصفية أو اغتيال القادة السابقين والشخصيات السابقة التي يتم الانقلاب عليها، كما أن عدد ضحايا الانقلاب عادة يكون كبيراً من كلا الطرفين أثناء وقوع الانقلاب.
إلا أن هناك عدة معطيات مهمة قد ساهمت في إحداث كثير من التغيير الذي طرأ على هذه النوعية من التغيير وهي الانقلابات، ومن أهمها:

أولاً: القيادة الشبابية للانقلابات

كثير من الانقلابات الإفريقية خصوصاً تلك الحاصلة في دول غرب القارة كانت من القيادة الشبابية، حيث كانت أعمار هؤلاء القادة تتراوح بين، 34 - 41 عاماً، بمعنى أن منفذي الانقلابات العسكرية هم من الشباب أصحاب الرتب العسكرية المنخفضة، من نقيب ورائد ومقدم وعقيد، وكثير من الدراسات تثبت أن معظم هؤلاء الضباط إما أن يكونوا من منتسبي الوحدات والقوات الخاصة في الجيش، أو من منتسبي الحرس الجمهوري، كما حدث في الانقلاب الأخير " 2023 م " في دولة النيجر.

والجدير بالذكر هنا هو أن هؤلاء القادة يسعون للبقاء في السلطة لمدة أطول، نظراً لما يتمتعون به من مرونة ومراوغة في الحركة، تقل عند غيرهم من الانقلابيين كبار السن، وأيضاً إضافة الى محاولة تأمينهم لعملية الانقلاب تأميناً جيداً، وسرعة قيامهم بالاتصالات الخارجية سعياً لطمئنة بعض الأطراف الخارجية على مصالحهم داخل الدولة، أو بتحالفهم مع أطراف أخرى يرونهم أكثر أهمية وفائدة لهم من التحالفات القديمة.

وغالباً لا توجد لدى هؤلاء القادة الرغبة في التنحي، مالم يحدث انقلاباً جديداً عليهم أو تنظيم حملات جماهيرية لانتخابات رئاسية بشخصيات مدنية.

ثانياً: انقلابات غير عنيفة وغير دموية

على العكس من الانقلابات السابقة في معظم الدول الإفريقية، والتي اتسمت بأنها أقل شعبية، واعتبرت في كثير من الأحيان اغتصاباً صريحاً وباستخدام القوة للسلطة الشرعية في البلاد، جاءت الانقلابات الحديثة والتي نفذت مؤخراً في كثير من الدول الإفريقية بتأييد شعبي واسع النطاق نسبة الى الانقلابات السابقة، أيضاً معظم هذه الانقلابات لم تواجه برفض أو مقاومة من الشعب أو حتى من المعارضة السياسية في البلاد نظراً للشعارات التي كانت تتفق في كثير من الأحيان مع الشعارات التي ترفعها وتنادي بها المعارضة.

فجاءت هذه الانقلابات بشكل أقل عنفاً وأقل دموية عن سابقتها من الانقلابات، والتي كانت من أهم سماتها هي تصفية الشخصيات التي يتم الانقلاب عليها، والعدد الكبير للضحايا من جراء هذا الانقلاب، مثل ما حدث في انقلاب غانا عام 1966 م، وانقلاب غينيا الاستوائية عام 1979 م، وغينيا بيساو عام 1998 م كما أن الإجراءات التي تلت عمليات الانقلاب في معظم الدول الإفريقية، مثل تطبيق العقوبات على القادة السابقين، والإجراءات الأخرى المتعلقة بالإعلان عن بعض الإصلاحات أو التعديل في بعض الاتفاقيات وإعطاء مزيد من المساحة لعمل منظمات المجتمع المدني وبعض الناشطين وكذلك المعارضة، كل هذه الأمور ساهمت في رفع مستويات التأييد الشعبي للانقلابات الإفريقية، والقبول العام بالانقلابات وما نتج عنها من تغيير، فعلى سبيل المثال فإننا نرى حالة من التأييد الشعبي للانقلاب في مالي عام 2020 م، وهي نسبة تأييد طالت معظم الشعب، وفقاً للتقرير الصادر عن مؤشر " أفروبارميتر "، بعد أن فقد الشعب المالي الثقة في الرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتا، كذلك التأييد الشعبي الكبير الذي شهده انقلاب يناير 2022 م في بوركينا فاسو " وهو الانقلاب الخامس خلال عشر سنوات " والذي تمت الإطاحة فيه بالرئيس روش كابوري.

ثالثاً: الخطاب التحرري لقادة الانقلابات

احتوت معظم خطابات قادة الانقلابات على تصريحات مناهضة للغرب والاستعمار الغربي القديم وآثاره المدمرة الحديثة، وكذلك شهدت هذه الخطابات توجيه الاتهامات الصريحة لبعض الدول الغربية التي شكلت في فترة من الفترات رمزاً للاستعمار ونهب الثروات وتمزيق وحدة القارة، كالاستعمار الفرنسي، ولعل من أهم الدول التي شهدت انقلابات ووجه قادتها خطابات مناهضة للغرب، هي، مالي وبوركينا فاسو ومؤخراً النيجر.

لعل المراقب لمثل هذه الخطابات الموجهة لمناهضة الاستعمار، وضد توجهات الدول الغربية الطامعة في سلب ونهب ثروات الدول الإفريقية، يجد تشابهاً كبيراً بين هذه الخطابات وبين الخطابات التي تبناها قادة الانقلابات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حقبة مواجهة الاستعمار التقليدي ومراحل الاستقلال رغم هذا التشابه الكبير بين الخطابين، إلا أننا نرى أن هذا التشابه ورغم التأييد الشعبي الكبير لكليهما إلا أنه يظهر الفرق بين الخطابين بأن الخطاب السابق موجه في عمومه لطرد الاستعمار من القارة الإفريقية وترك القارة ودولها تبدأ مراحل البناء والتنمية، بينما نجد أن الخطابات الحديثة ركزت وبشكل واضح على إعطاء الفرصة للكفاءات الإفريقية وكذلك الدول والمؤسسات الصديقة لمساعدة دول القارة على النهوض من آثار الاستعمار القديم، والتوجه نحو الديمقراطية، وبناء تحالفات مثمرة ومفيدة للقارة الإفريقية مع دول تدعي بأنها غير استعمارية، أو على الأقل هي دول تتعامل بمبدأ الندية والتعاون المثمر في شتى المجالات.

رابعاً: تعاظم الدور الروسي على حساب التواجد الغربي

غالباً ما حملت خطابات الانقلابيين الجدد في إفريقيا لغة رافضة للتواجد الأوروبي في إفريقيا، والمتمثل في الشركات والمؤسسات الاقتصادية والأمنية وكذلك التمثيل الدبلوماسي بحجة أنه إحياء للاستعمار القديم وأنه أحد

أهم أسباب المشاكل والمعضلات التي تعاني منها القارة الإفريقية طيلة العقود الماضية وحتى الآن إلا أن هذا الخطاب دائماً ما كان يشير في مضمونه لتحالفات جديدة ربما تأتي من الشرق، كنتيجة حتمية لتغير التحالفات الإفريقية الخارجية، واستبدال التواجد الغربي بآخر من الشرق، سواء عن طريق دول كبرى كروسيا والصين، أو من خلال قوى صاعدة مثل إيران وتركيا، أو كيانات إقليمية مؤثرة مثل الكيان الإسرائيلي.

إن التغير الذي طرأ على توجهات المعارضة أو حتى الجماعات الانقلابية في كثير من دول إفريقيا يعبر في الحقيقة عن الرغبة في التخلص من الاستعمار التقليدي الغربي الأوروبي والذي امتد لسنوات، وبقت آثاره رغم رحيله الشكلي عن المنطقة، إلا أن هذا التغير والتحول من الغرب للشرق يضل منقوصاً ومهدداً في نفس الوقت لسيادة واستقرار الدول الإفريقية سواء على المدى القصير أو المستقبل البعيد.

الحديث عن قوى صاعدة وأخرى ناشئة، تبحث عن موقع قدم في القارة الإفريقية بمتغيراتها الجديدة، هو حديث عن إعادة فكرة الاستعمار والسيطرة، واستغلال الموارد والثروات الإفريقية، طالما لا توجد رؤى إفريقية موحدة وجامعة تهدف للتنمية والتطوير، وبالتالي للعمل المشترك.

إن توغل تلك القوى الجديدة، سواء بالدعم المادي أو السياسي أو حتى بالمساندة والدعم الدبلوماسي والإعلامي، أو حتى بالدعم العسكري المباشر عن طريق المجموعات المسلحة والفرق المقاتلة خصوصاً الروسية منها، يعبر بما لا يدعو مجالاً للشك بأن هذا التواجد هو تكرار للمشهد الاستعماري الغربي السابق للقارة ولكن بوسائل أكثر حداثة وبقوة أشبه بالقوة الناعمة للتوغل والسيطرة.

أهم الانقلابات الحديثة في القارة الإفريقية (قوي، 2022).

- **انقلاب مالي**، 22 مارس 2012 م، تمت الإطاحة فيه بنظام الرئيس " أمادو توماني توري "، ونتج عنه حل جميع المؤسسات وقيام اللجنة الوطنية للنهوض بالديمقراطية وإعادة بناء الدولة، برئاسة الكابتن " أمادو هايا سانوغو "
- **انقلاب غينيا بيساو**، 12 أبريل 2012 م، تم فيه خلع الرئيس " ريموندو بيريرا " عن طريق قائد الانقلاب الجنرال " أنطونيو إندجاي "، ونتج عنه تعطيل الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية قبل أسبوعين من انتهائها.
- **انقلاب بوركينا فاسو**، 17 سبتمبر 2015 م، تمت فيه الإطاحة بالرئيس " ميشال كافاندو " عن طريق وحدة من نخبة القوات الخاصة في الجيش، وذلك بعد مرور أقل من عام على الإطاحة بالرئيس السابق " بليز كومباوري " عن طريق انتفاضة شعبية عارمة، وتم إعادة الرئيس " ميشال كافاندو " الى مهامه السابقة بعد أسبوع، جرى فيه اتفاق بين الجنود التابعين والمواليين للرئيس والعناصر الانقلابية.
- **انقلاب زمبابوي**، 21 نوفمبر 2017 م، نتج عنه تقديم الرئيس " روبرت موغابي " ذو الثلاثة وتسعون عاماً، استقالته، وذلك بعد أسبوع من التوتر والذي أسفر عن أزمة كادت تعصف بالبلاد نتيجة لضغوط حزبية وجماهيرية، في الوقت الذي كانت الجمعية الوطنية تسعى لأقالته بموافقة الجيش.
- **انقلاب السودان**، أبريل 2019 م، نتج عنه الإطاحة بالرئيس السوداني عمر حسن البشير، عن طريق القوات المسلحة السودانية، بقيادة " أحمد عوض بن عوف "، وعن طريق ثورة شعبية عارمة وفي سبتمبر 2021 م، فشلت محاولة الانقلاب على مجلس السيادة الحاكم، من قبل القوات الموالية للرئيس السابق عمر البشير.
- **انقلاب مالي الثاني**، 18 أغسطس 2020 م، نتج عنه الإطاحة بالرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا، بعد تعرض البلاد لأزمة حقيقية أستمرت عدة شهور، وقد فرضت عقوبات دولية على مالي، ولكنها رفعت بمجرد تشكيل حكومة انتقالية في البلاد.
- **انقلاب السودان الثاني**، أكتوبر2021 م، نتج عنه اعتقال رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، وأعضاء آخرين من مجلس السيادة السوداني، في انقلاب نفذه الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان.
- **انقلاب تشاد**، 20 أبريل 2021 م، بعد وفاة الرئيس إدريس دبي، شكل نجله محمد إدريس دبي مجلساً عسكرياً وقد قام بحل الحكومة والجمعية الوطنية، وقد أعطى الرئيس الجديد مدة ثمانية عشر شهر بتشكيل حكومة جديدة عن طريق انتخابات ديمقراطية، إلا أن التمديد كان مستمراً بحجة عدم توفر الشروط المطلوبة لتنفيذ الانتقال للسلطة الجديدة.
- **انقلاب مالي الثالث**، 24 مايو 2021 م، نتج عنه اعتقال الرئيس، ورئيس الوزراء، وذلك بعد تشكيل حكومة جديدة لم تروق للانقلابيين العسكريون، وتم تنصيب رئيس جديد وهو" الكولونيل آسيمي غويتا " رئيساً لمرحلة انتقالية.

- **انقلاب غينيا**، 5 سبتمبر 2021 م، نتج عنه الإطاحة بالرئيس " ألفا كوندي " عن طريق انقلاب عسكري بقيادة " الكولونيل مامادي دومبويا "، الذي وعد الانقلابيون بحوار سياسي يفضي الى انتقال سياسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.
- **انقلاب بوركينا فاسو**، 23 يناير 2022 م، نتج عنه اعتقال الرئيس " كريستيان كابوري "عن طريق استيلاء عسكريون متمردون على القاعدة العسكرية في العاصمة واجادوجو، وفي اليوم التالي تم الإعلان عن عزل الرئيس كابوري من السلطة وحل البرلمان والحكومة ووقف العمل بالدستور، وفي الواحد والثلاثون من يناير من نفس العام عين قائد الانقلاب " المقدم بول هنري سانوغو داميبا" رئيساً للدولة.
- **انقلاب بوركينا فاسو الثاني**، سبتمبر 2022 م، نتج عنه استيلاء قائد المجلس العسكري " الكابتن إبراهيم تراوري " على السلطة في البلاد، وذلك نظراً لتزايد الهجمات على القوات المسلحة والتي أثرت سلباً في معنويات الجنود والضباط، رغم تعهد قائد الانقلاب السابق كولونيل" بول هنري داميبا" باستعادة الأمن، ولكن لم يستطع تحقيق الاستقرار والأمن في البلاد.
- **انقلاب النيجر**، في يوليو 2023 م، نتج عنه احتجاز الرئيس " محمد بازوم " في قصره من قبل أفراد من الحرس الرئاسي، وقد أعلن الانقلابيون بأنهم قد استولوا على السلطة في البلاد بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة والاقتصاد المتردي، وسوء إدارة الدولة والحكم، وبعد عدة أيام أعلن المجلس العسكري الذي شكل بموجب هذا الانقلاب بأن قائد قوات الحرس الرئاسي عبد الرحمن تياني هو الرئيس الجديد للبلاد.

هذا بالإضافة الى عدة انقلابات في دول متفرقة من القارة الإفريقية مثل، انقلاب بوروندي في، مايو 1015 م، وانقلابات جمهورية أفريقيا الوسطى في مايو 2001 م، وأكتوبر 2002 م، ومارس 2003م ومارس 2013 م، وأكتوبر 2015 م، ويناير 2021 م، وانقلابات الغابون في، يناير 2019 م وأغسطس 2023 م، والانقلابات في غامبيا في ديسمبر 2014 م، وديسمبر 2022 م، وغيرها من الانقلابات التي تجاوزت أكثر من مئتي انقلاب خلال الستون عاماً الماضية، والتي نجح معظمها في الوصول للحكم والسيطرة على مفاصل الدولة واقتصادها، رغم عدم قدرة الكثير من قادة الانقلابات على تدبير شئون الدولة التدبير الصحيح، وعدم قدرتهم على التحول نحو العمل الديمقراطي الحقيقي.

السمات المشتركة لدول الانقلابات

تشترك معظم الدول الإفريقية التي تعرضت للانقلابات في سمات مشتركة منها ما يلي:

1 ـ ضعف الدولة وهشاشة أنظمتها

من أهم الآثار التي تخلفها حالات الانقلابات، وما سبقها من أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية سيئة هو حالة الضعف والوهن للدولة، مما يؤدي الى حالة متفاقمة من هشاشة المؤسسات وأنظمتها بصفة عامة ورغم تنوع وتعقد قياسات الهشاشة من دولة إفريقية إلى دولة أخرى، إلا أن السمة الغالبة على هذه الدول هي التراجع الملحوظ على المستويات المختلفة، سواء على مستوى الحقوق والحريات العامة أو على مستوى الأوضاع الاقتصادية والخدمات التابعة لها، والتي من بين أهم آثارها السلبية هو التدهور الاقتصادي والفقر، وأيضاً التراجع على المستوى السياسي والأمني، حيث نلاحظ عدم استقرار سياسي وكذلك تأثر سيادة الدولة على أراضيها لأدنى مستوى بما يهدد وجودها.

2 ـ صعوبة الانتقال الديمقراطي وتداول السلطة

لا توجد دلالة على قيام الجيش أو المؤسسة العسكرية في الدول الإفريقية بانقلابات على السلطة السياسية المدنية، إلا الفشل الواضح لهذه السلطة، وعدم نجاحها بالقيام بالمسئوليات المكلفة بها، إن الكم الهائل من ممارسات الفساد الإداري والاقتصادي، وما نتج عنه من معضلات تجذرت وتعمقت في جسد الدول الإفريقية، كان ولايزال سبباً قوياً يجد فيه العسكريون الفرصة أمام تدخلاتهم للانقلاب على النظام الحاكم المتمثل في السلطة المدنية.

إن النماذج الإفريقية المتعددة، سواء الانقلاب في مالي والاحتجاجات الشعبية العارمة التي سبقته(**ICG , 2020**)، أو انقلاب غينيا بعد محاولة تمديد الرئيس " عمر ألفا كوندي " لفترة رئاسية ثالثة (**WPR, 2021**)، وكذلك المرحلة الانتقالية المتعثرة التي عاناها الشعب السوداني، والتي امتازت بكثير من الصراع بين المكونات العسكرية والمدنية، وبين كل مكون منهما والعناصر المكونة له والمختلفة مع بعضها في آن واحد، وكذلك الأزمة السياسية التي شهدتها تشاد عقب مقتل الرئيس السابق إدريس دبي، والتي كان سببها تعيين الابن الأصغر للرئيس " محمد إدريس دبي " خلافاً على ما ينص عليه الدستور، بأن يصبح رئيس الجمعية الوطنية رئيساً مؤقتاً للدولة الى حين انتخاب رئيس جديد (**بشكيط، 2018، ص 217**).

3 - توتر العلاقات بين المؤسسة العسكرية والسلطات المدنية

لعل من أهم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في العلاقات المدنية - العسكرية، هو الاتجاه الواضح من قبل السلطة المدنية في العمل على تقليص دور المؤسسة العسكرية وتحجيم نشاطها وبالتالي أدوارها المؤثرة في المشهد العام للدولة، رغم وجود الكثير من الدعم المعنوي والمساندة الشعبية للمؤسسة العسكرية في بعض الدول الإفريقية، إلا أن دور وأهمية المؤسسات المدنية والسعي لتحقيق توازن في الحقوق والحريات العامة وكذلك البحث عن تداول سلمي حقيقي للسلطة، كل هذه الأمور تجعل المؤسسة العسكرية في كثير من الدول الإفريقية محل اتهام حقيقي، وتجعلها دائماً تبحث عن طرق آمنة للخوض في العمل السياسي من خلال توضيح نقاط الضعف في السياسات المدنية، ومحاولة توجيه المواطنين للالتفاف حول المؤسسة العسكرية في عملها نحو التغيير وتحقيق المطالب الاجتماعية.

4 - التهديدات الأمنية للدول الإفريقية

بالنظر الى أهم نتائج ضعف النظم السياسية الحاكمة في الدول الإفريقية، وخصوصاً دول منطقة الساحل نجد أن هناك تأثيرات واضحة تمثلت في تفشي الجريمة المنظمة، وتكوين الجماعات الإرهابية بكافة تصنيفاتها، وكذلك التهديد الأمني الأكثر خطورة وهو ظاهرة الفارين من الحروب والصراعات في تلك المنطقة والمناطق المجاورة، إن مثل هذه التهديدات الأمنية تفتح الباب على مصراعيه أمام أخطار أخرى تهدد بقاء الدولة في حد ذاتها.

إن فشل الدولة ومؤسساتها في معظم الدول الإفريقية يزيد من خطورة واستفحال مثل هذه المجموعات الخطرة، لأن هشاشة المؤسسات الأمنية في هذه الدول وعدم سيطرتها الكاملة على مرافق الدولة وحدودها يجعل من فرصة التقاء هذه الجماعات وتحالفها، وحتى التنسيق في بينها أمراً وارد الحصول، مما يجعل جميع المكونات المحلية في خطر لأن مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية غائبة، وتعاني أقصى حالات الضعف والوهن.

ووفقاً للتقارير الأممية، فإن أكثر من ثمانمائة هجمة دموية مميتة شهدتها المنطقة في العام الماضي فقط إضافة الى سيطرة المجموعات الإرهابية على أراضي ومناطق شاسعة من تلك الدول **(بشكيط، 2018، ص 218).**

5 - الأوضاع الاقتصادية المتدهورة

نتيجة للفشل في إدارة الدولة في الأنظمة السياسية الإفريقية، ونتيجة لتزايد حالات التذمر الشعبي تجاه هذه الأنظمة و الحكومات بسبب السياسات التي تتخذها و الممارسات المتمثلة في حالات الترف التي يعيشها الموالون لهذه الحكومات من الطبقة الحاكمة، وكذلك عائلات الطبقة الحاكمة وأبنائهم، كل ذلك ساهم في تآكل التأييد الشعبي وضعف القاعدة الشعبية المساندة لتلك الحكومات، والبحث عن المخرج الانقلابي كحل من الحلول الواجب تبنيها للخروج من هذا العبث والفشل الحكومي.

في ظل هذه الممارسات الحكومية الغير رشيدة، والمعبرة عن الفساد العام داخل أروقة تلك الحكومات والأنظمة السياسية، أدى ذلك الى حالات من الرفض والعنف المسلح، وأيضاً حالات النزوح الكبيرة من هذه الدول هرباً من الجوع والموت.

وفي هذا الخصوص تذكر تقارير صادرة عن منظمة الأمم المتحدة، أن أعداد النازحين داخلياً في هذه الدول ارتفع لعشرة أضعاف منذ عام 2013 م ، ففي بوركينا فاسو وحدها بلغ عدد النازحين أكثر من مليون ونصف مليون نازح عام 2022 م **(الأمم المتحدة، يناير 2020).**

6 - الموقع الجغرافي لدول الانقلابات والصراع الدولي

تعتبر الدول الإفريقية التي تعاني من حالات الانقلابات المستمرة دولاً ذات تجاور جغرافي، وامتدادات طبيعية، سواء جغرافية أو ديمغرافية أو حتى عرقية إثنية، هذا التشابه جعل هذه الدول في حالة تقارب مستمر في كثير من أنماط وسلوكيات الحياة اليومية، ومن بينها حالات النزاعات والصراعات المستمرة لمختلف الأسباب.

إن تسرب حالات العدوى للانقلابات من دولة إفريقية لأخرى، يبين بكل وضوح التشابه الكبير في التركيبة الثقافية لسكان المنطقة، ويزيد من احتمالية حدوث المزيد من التوتر والصراع، وبالتالي مشكلات النزوح واللجوء للبلدان القريبة أمراً يتكرر في كل يوم.

إن تقليد الانقلابات وجعلها نموذجاً للعمل يحتذى به من قبل الدول الأخرى، هو الحالة التي أثبتتها كثيراً من التجارب الإفريقية، فعلى سبيل المثال نجد أن انقلاب مالي في أغسطس 2020 م والإجراءات التي تبعته، أتخذ كنموذج ملهم وحالة يحتذى بها من قبل كثير من الدول مثل الانقلاب الذي تلاه في دولة تشاد في أبريل 2021 م، وفي غينيا في سبتمبر 2021 م، وفي السودان في أكتوبر 2021 م، وبوركينا فاسو في يناير 2022 م.

ونتيجة لموقع تلك الدول، ومما تتمتع به من خيرات وموارد بشرية وطبيعية، فإنها أصبحت مطمعاً لكثير من القوى الخارجية، خصوصاً الصاعدة منها مثل تركيا أو القوى الأخرى مثل الصين وروسيا، وعلى الرغم من أن التواجد التاريخي في القارة الإفريقية كان لصالح فرنسا، إلا أنه في الآونة الأخيرة أصبحت القوى الأخرى أكثر

تواجداً ومنافسة في القارة من التواجد الفرنسي القديم لعدة أسباب، أهمها الإرث الاستعماري الذي خلفه الاستعمار الفرنسي في إفريقيا، ورفضه من قبل الكثير من أبناء القارة، الأمر الذي نتج عنه المزيد من الصراعات الدولية التي تحمل أجندات متضاربة من شأنها ان تعمق من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها القارة الإفريقية الآن **(محمد، 2021)**.

فنتيجة للموقع الاستراتيجي لدولة مثل السودان، أدى ذلك الى تنافس حاد بين الصين وروسيا، واللاتي كانتا حليفتا النظام السوداني السابق نظام الرئيس عمر حسن البشير، وهذا التحالف الذي أمتد الى التحالف الوطيد مع المؤسسة العسكرية في السودان، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، الراغبين في إيجاد وتثبيت موطأ قدم مهم في المنطقة، وهذا ما يفسر وبشكل واضح حالة عدم الاستقرار الدائم والمستمر للدولة في السودان **(المرجع السابق)**.

استراتيجيات التعامل مع الانقلابات والتخفيف من حدتها

هناك عدة مستويات مهمة يمكن أن تمثل استراتيجيات رئيسية للتعامل مع الانقلابات والتخفيف من حدتها وآثارها على الدول الإفريقية، وهي:

اولاً: قوى العمل الداخلية - المجتمع المحلي.

ثانياً: مؤسسات الدولة.

ثالثاً: القوى والمنظمات الإقليمية.

رابعاً: القوى والمؤسسات الدولية.

فعلى سبيل المثال فإننا نرى أن معظم الشعوب في الدول الإفريقية ترى في الانقلاب هو الحل الأمثل لجميع المشاكل الاقتصادية والسياسية، ومشاكل التحول الديمقراطي، بينما نجد أن التحول والتغيير الحقيقي هو ما ينبع من الممارسات الفعلية لقوى العمل المدني المحلية، هذه القوى التي تحمل أعباء التغيير وتكاليفه مهما كانت كبيرة، لأن استبدال الكيانات المدنية المستبدة، بأخرى عسكرية ربما تكون أكثر استبداداً هو ضرب من الجنون، لما يمكن أن يحققه من تفسخ واضح في العلاقات المدنية - المدنية أولاً ومن ثم التفسخ الذي سيحدث على صعيد العمل الديمقراطي والمشاركة في أوسع نطاق لها، ومن خلال مؤسسات الدولة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الأخرى التي تهتم بشأن التغيير والتحول الديمقراطي عموماً.

إن الاطلاع على نماذج غربية ووضعها موضع التنفيذ بكل خصائصها الغير متفقة مع الحالة الإفريقية، يجعل من فكرة قبول التغيير من عدمه فكرة ليست ذات جدوى، لأن البحث عن استراتيجيات حقيقية تنبع من الاختيارات المحلية الملحة وكذلك وفقاً لشروط الخصوصية الإفريقية هو أمر غاية في الأهمية، فمثلما هناك دور فعال للمجتمع المحلي والقوى الداخلية، هناك دور لا يقل أهمية عن الدور السابق وهو مؤسسات الدولة المدنية، ذات المسئولية الإدارية في تسيير شئون الدولة والمجتمع، لأن معظم حالات الانقلابات العسكرية وحتى بعد وصولها للسلطة ضلت عاجزة عن تسيير أمور الدولة، واستمرار الإدارة الذاتية لمؤسساتها، الأمر الذي صعب معه الاستمرار في نجاح تلك الانقلابات لولا مساندة الخبراء في المؤسسات المدنية في الدولة على اختلاف تخصصاتها - حالة الانقلاب الأخير في النيجر 2023 م -، إن هذا الانهيار الوشيك للانقلاب بعيداً عن مساندة القائمين على هذه المؤسسات يدفع باتجاه الفصل التام للإدارة المدنية عن الحكم العسكري، حتى وإن كان ذلك صعباً، إنما قد يكون أحد أهم أسباب ضعف الإدارة العسكرية وقصورها في تقديم الخدمات وتذليل الصعوبات أمام الجمهور، الذي وإن لم تفعل سوف يعيد النظر في تأييده لها، وربما تكون أول خطوات الانقلاب عليها.

كذلك فالعمل الإقليمي، سواء من خلال الدول الإقليمية المجاورة، أو من خلال المؤسسات الإقليمية مختلفة الأوزان والتأثير، هو مرحلة مهمة من مراحل رفض الامتثال لاغتصاب السلطة والتمثيل الرسمي من خلالها، إن هذه المؤسسات وهذه الدول لديها من الكيانات الرسمية المدنية ما يغنيها عن التعامل مع المجموعات المسلحة التي انقضت على السلطة في غفلة من السلطة الحاكمة أو نتيجة التقصير المستمر منها، إلا أن اعتبار تلك المجموعات هي مجموعات شرعية وصلت للسلطة من أجل التغيير وبوسائلها الخاصة أمراً لا يحبذ التعامل معه من قبل هذه المؤسسات الإقليمية الرسمية، والتي تنادي بالاستقرار والديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة.

إن الدعم المادي والمعنوي والدبلوماسي، الذي تقدمه كثير من الدول الخارجية ومؤسساتها للانقلابيين، هو خطوة تنافي كل قيم الديمقراطية، وتعرقل كل الجهود الرامية للتغيير الحقيقي في إفريقيا والاتجاه نحو التنمية والتحول الحقيقي نحو بناء الدول الإفريقية بناء يتناسب مع أهداف ومبادئ المجتمع الدولي، إلا أن منطق المصالح والذي غالباً ما ينظر به المجتمع الدولي والمؤسسات التابعة له، هو المنطق الذي يرى أحقية من يحقق تلك المصالح بالوصول للسلطة، بغض النظر عن الطريقة والأسلوب وكذلك نتائج هذا الوصول للسلطة.

إن للمجتمع الدولي أسبابه المنطقية لمواجهة الانقلابات ورفضها بل والقضاء عليها، ولكن هذه الأسباب دائماً ما كانت تواجه بمبررات قد تدفع باتجاه تعميق فكرة الانقلابات وتبنيها كأسلوب عمل ومنهج سياسي مستمر في كل الدول الإفريقية، تحقيقاً لما يراد تحقيقه من هذه الانقلابات لصالح القوى المتحكمة في المشهد العام في المجتمع الدولي.

مستقبل الانقلابات في الدول الإفريقية

يرى الباحث الإريتري، محمد عبد القادر، أن دول القارة الإفريقية في تعاطيها مع موضوع الانقلابات لديها عدة خيارات للتعامل ومعالجة ظاهرة الانقلابات، تتمحور تلك الخيارات بين، إما ترسيخ سلطة الانقلابيين وتمكينهم من السلطة، مثل ما حدث في انقلاب مالي حيث رفضت غينيا تطبيق العقوبات التي أصدرتها منظمة " الايكواس " على مالي، الأمر الذي يرسخ سلطة الانقلاب في تلك الدولة، ويعزز من فرص تقليد ذلك الانقلاب في دول أخرى، أو الخيار الثاني المتعلق بالانقلابات المضادة، وهو نموذج مرشح للتكرار في كل مرة، والذي يؤدي وعبر فترة من الزمن الى الانفجار الشعبي الذي قد يحدث في أي وقت نتيجة لتراكم الأزمات وتفاقمها، حيث تصبح سمة هذا الحراك الشعبي بأنه متداخل ما بين الحراك السياسي - المدني - والعمل الأمني العسكري، والذي تأتي مرحلة ينسلخ فيها هذا الأخير عن العمل المدني المعبر عن رغبة الجماهير الى استحواذ كامل على السلطة، والخيار الأخير وهو الخيار المتعلق بالتحول التدريجي نحو الديمقراطية، والانتقال السياسي نحو إجراء انتخابات نزيهة وشفافة(**عبد القادر، 2022**).

إن تنفيذ عملية التحول الديمقراطي من خلال السلطات الانقلابية هو عمل يحيط به كثير من الصعوبات، ويذهب البعض في وصفه أمراً مستحيلاً، لأن الفشل الدولي وحتى الإقليمي في التعاطي مع هذا السلوك أدى إلى تمكين تلك المجموعات الانقلابية من أهدافها التي تسعى إليها، إن تعقد الحسابات لدى الأطراف الخارجية، وخصوصاً الفاعلة منها، هو نتيجة حتمية لتعدد وتعقد وتشابك المصالح التي تسعى لتحقيقها تلك الأطراف، فحسابات هذه الأطراف هي حسابات هادئة موضوعية، تنظر في تعاطيها مع هذه الحالات الانقلابية إلى جني أكبر فائدة ممكنة من خلال معادلة واضحة وهي المكاسب مقابل التكاليف.

لذلك فإن هذه الأطراف تسعى الى البحث عن أي الجهات الحاكمة التي لديها القدرة على تحقيق تلك المصالح والهدف النهائي لها هو السيطرة على الموارد والثروات، وربما في أفضل الحالات التحكم في الأسواق والمعابر التجارية، لذلك فالجماعات الانقلابية تعي جيداً هذه الأهداف والمصالح، كما تجيد لعبة التعامل مع تلك الأطراف لمساعدتها على تمكينها من السلطة ودعمها، وتقوية مركزها إقليمياً ودولياً.

فبالتالي إن جاذبية الانقلابات تبقى أقوى بكثير من تهديدات العقوبات الإقليمية والدولية، أو حتى المواجهة الداخلية للانقلاب، لإدراك تلك الجماعات بأنهم وببساطة قادرين على الإفلات من العقوبات التي قد تتخذ ضدهم، وأيضاً لاعتقادهم بأن الأطراف الدولية، وكذا المؤسسات الإقليمية والدولية سوف يكون بإمكانها قبول الأمر الواقع والتعامل معه على الأقل من الزاوية الإنسانية، ومن ثم يكون الاعتراف الكلي بسلطة الأمر الواقع كاملة.

وفي هذا الشأن، يرى " جوزيف سيغل " مدير البحوث في المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية في واشنطن، بأنه يجب فرض تكاليف حقيقية على الانقلابيين، حيث لا ينبغي الاعتراف بسلطتهم التي اغتصبوها اغتصاباً، وبشكل عنيف أحياناً، حيث أن هذه السلطة هي سلطة خارج الإطار القانوني والدستوري المعمول به في تلك البلدان، كما ينبغي تعليق وتجميد جميع المساعدات المالية الممنوحة لتلك الدول سواء في السابق أو تعليق أي إجراءات جديدة في هذا الخصوص، أيضاً وكنوع من أنواع المحاصرة لهؤلاء الانقلابيون يجب تجميد حساباتهم وأصولهم، خصوصاً قادة الانقلابات لقدرتهم على الوصول للموارد المالية في الدولة وبشكل سريع، ودون قيود إدارية أو قانونية، باعتبارهم الحكام الفعليين الآن، وحرمانهم من الوصول للنظام المالي الدولي والتي تعتبر الدول الإفريقية جزء منه، أيضاً يشير" سيغل" الى ضرورة حرمان الحكومات المنبثقة عن هذا الانقلاب، - حتى وإن وصفت بالحكومات المدنية - من الوصول الى الحسابات السيادية للدولة، لأن هذه الإجراءات يمكن أن تساهم في رجوع تلك المجموعات عن الانقلاب، ومن ثم فتح باب التفاوض معها (**سيجل، 2022**).

وعلى الرغم من وجود هيئات ومؤسسات إقليمية ودولية تنص مواثيقها على إدانة والتصدي للتغيرات غير القانونية والغير دستورية للسلطة، الأمر الذي من المفروض أن يشكل عائقاً أمام أية محاولة انقلابية ، إلا أن توجه وسياسات تلك المؤسسات تجاه حالات الانقلابات المختلفة، خصوصاً الأخيرة منها، كان بمثابة تشجيع أكثر منه تهديداً للانقلابيين، لأنه وبالنظر إلى مجلس الأمن على سبيل المثال كهيئة دولية تعنى بالتعامل مع مثل هذا السلوك، ولديه الطرق والوسائل المناسبة لردعه والتصدي له، إلا أنه منقسم داخلياً بين كلاً من روسيا والصين، والمنظومة الغربية - الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها - وكذلك مواقف الإتحاد الإفريقي والتراجع الواضح

من قبل عدة دول إفريقية مهمة في إدانة الانقلابات، والوقوف موقف المحايد لكثير من الحالات، يدفع باتجاه تبني فكرة تمرير الانقلابات، خصوصاً الناجحة منها أو التي تتحصل على دعم شعبي داخلي، حتى ولو كان دعماً جزئياً مؤقتاً، الأمر الذي يدفع باتجاه عدم الاجماع على رفض التغييرات الغير دستورية مستقبلاً **(HANDY, & DJILO, Cit. Op).**

يتضح مما سبق أن تفاعل العديد من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية قادر على تفسير الحالة المستمرة من الانقلابات في إفريقيا، فيمكن القول داخلياً وعلى الرغم من حصول البلدان الإفريقية على تجربة ديمقراطية حتى وأن كانت تجربة محدودة، إلا أن عدم استمرار ونضوج تلك التجربة الديمقراطية وتغير أنظمة الحكم في هذه البلدان عن طريق القوة، وباستخدام أساليب غير شرعية للوصول للحكم، ومن خلال مجموعة متعددة الأوجه من الممارسات الغير دستورية ببقاء الحكام في السلطة بالتحايل على الدستور وحالات الفشل الناتجة عن التمسك بالسلطة وإهمال القضايا الوطنية والحياتية للمواطن، والإخفاق الأمني والتراجع الاقتصادي، وظهور العديد من المشاكل والمعضلات المتعلقة، بالتخلف والجهل والأمراض، وتدني مستويات التعليم، كل ذلك وغيره من مظاهر الفشل والإخفاق للأنظمة السياسية الحاكمة، دفع شرائح مختلفة ومهمة من المجتمع الى الاحتجاج الصريح والخروج في الشوارع للاعتراض على هذه السياسات التي عمقت فشل الدول وتخلف المجتمع في الدول الإفريقية، الأمر الذي وفر للضباط الذين يصفهم البعض بالمغامرين مبرراً منطقياً لتغيير السلطة الحاكمة والانقلاب عليها.

وعلى المستوى الخارجي، أدى التنافس الدولي على القارة الإفريقية الى تشجيع المطامح الانقلابية، حيث استطاع الضباط الانقلابيين إيجاد فرص للدعم من حلفاء استطاعوا تشكيل علاقات قوية معهم واقناعهم بالدعم مقابل ضمان تحقيق مصالح أكبر، ومستقبل تعاوني مضمون، هذا الدعم الذي شكل بديلا حقيقياً عن القوى الخارجية المعارضة والرافضة للانقلاب، الأمر الذي يخفف الضغوط على هؤلاء الانقلابيون **(الأشقر، 2022)**، خصوصاً في ظل وجود متغيرات في بنية النظام العالمي، وظهور قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

إن آلية التعامل مع الانقلابات برفضها ورفض أسلوبها في التغيير، أثبت مع التجارب بأنه نموذج غير دقيق وغير ناجح في التعامل مع هذه الانقلابات والنتائج التي ترافقها أو التي وجدت كآثار لها، فغالباً ما نرى في كثير من الحالات استمرار المجالس العسكرية المنشأة بموجب هذه الانقلابات تمعن في توغلها في العمل المدني الخاص بمؤسسات الدولة المدنية، سواء السابقة التي تم القضاء عليها بالانقلاب أو التي رافقت الانقلاب ولم تتنحى عن السلطة، أو تلك التي استحدثت بناء على الرغبة الجديدة لقادة الانقلاب ومنفذوه، إن هذا الاستمرار في التوغل في مرافق ومفاصل الدولة، يجعل الأمر صعباً على كل جهود التسوية، وكل الجهود التي تسعى لاسترجاع مدنية الدولة واستقرارها بعيداً عن التدخلات العسكرية الحادة.

في المقابل، فإن القبول بالانقلاب والتسليم التام بنتائجه وبالسلطة الناتجة عنه - سواء مجلس عسكري يمارس السلطة مباشرة أو حكومة مدنية نصبت من قبل الانقلابيون - يجعل تقليد واستنساخ الانقلاب في دول أخرى هو السمة، والصفة الأكيدة لمستقبل الأنظمة السياسية في باقي الدول الإفريقية.

كما يمكن التأكيد على أن الظروف والعوامل المذكورة في هذه الدراسة والتي شكلت منطلقاً رئيسياً للبحث والدراسة في موضوع الانقلابات العسكرية في أفريقيا، وقدمت على إنها الفرضية الرئيسية المفسرة للظاهرة الانقلابية في الدول الإفريقية، كل هذه الظروف والعوامل متواجدة، ودائمة الحضور في كل الدول الافريقية المرشحة والمعرضة لنفس مستقبل التغيير - العنيف -، أي الانقلاب العسكري، ويجب تفادي ومعالجة كل هذه الظروف والعوامل من خلال تبني منظومة إصلاحات شاملة، تنبع من الداخل الإفريقي، باتجاه مساندة المنظمات الإقليمية والدولية لها، بتجاوز تلك العقبات نحو بناء ديمقراطي حقيقي وتداول سلمي على السلطة التي كانت ومازالت محل نزاعات وصراعات وحروب غذتها وتغذيها قوى خارجية تسعى للحفاظ على ما تبقى لها من أمجاد استعمارية قديمة في القارة الافريقية.

خاتمة

توصلت الدراسة من خلال استعراضها لجوانب عدة من ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا، إلى أن مستقبل الانقلابات في إفريقيا يمر من خلال عدة قنوات رئيسية وهي:

1. إما تثبيت وترسيخ السلطة الانقلابية، والاعتراف بها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وهذا ما يسبب في مرحلة لاحقة كثير من التقليد والاستنساخ الانقلابي في البلدان المجاورة، ويغري كثيراً من منتمي المؤسسات العسكرية في تلك البلدان للقيام بالانقلابات، مستفيدين ومستعينين بالتأييد الشعبي

والإقليمي وقد يكون الدولي للانقلابات. ويساهم في التشجيع المطلق على الإطاحة بالحكومات الدستورية والمنتخبة شعبياً والمعترف بها رسمياً.

2. أو أن يكون هناك حالة من حالات الانقلابات المضادة، أو كما تسمى أحياناً بالانقلابات الثانية، وهذه الانقلابات جاءت، إما لعدم تفهم الانقلابيون ذاتهم لخطط وأهداف الانقلاب أولاً، أو لحدوث خلافات غالباً ما تكون شخصية - على المناصب والقيادات أو على توزيع الموارد ومصادر الثروة التي تم الاستيلاء عليها بموجب سلطة الانقلاب - هذا الأمر يدفع باتجاه خلط كثير من الأوراق، ودخول أطراف أخرى سواء محلية أو خارجية، وتحول الانقلاب الى صراع قد يأخذ منحى أيديولوجي أو فكري أو حتى إثني عرقي، وبطبيعة الحال لا يخلو من الدعم الخارجي صاحب المصلحة الأكبر في تمديد أجل الصراع، وتغير القوى المتحكمة في المشهد السياسي والعسكري في الدولة، مؤدياً لمزيد من عدم الاستقرار، وإرهاق الأجهزة الأمنية التي بطبيعتها تعاني من ضعف كبير.
3. التحرك الجماهيري، والثورة الشعبية، غالباً ما يكون هذا التحرك ناتجاً عن مجموعة من المعطيات المهمة والتي تمثل في معظمها النتائج المباشرة والغير مباشرة للانقلاب، كأن تكون المدة المحددة من قبل الانقلابيين لتسليم السلطة قد انتهت دون وجود أي إجراءات بخصوص التحول الديمقراطي وتسليم السلطة، أو يتضح من خلال القرارات والسياسات داخل الدولة بأنها تدفع بمزيد من ترسيخ سلطة الانقلاب العسكرية، وضعف فرص الحكم المدني، وغالباً ما يتبع هذه الإجراءات والقرارات مجموعة من السياسات التي تؤدي الى مزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية، سواء نتيجة العقوبات المفروضة على الانقلابيون، أو كنتاج طبيعي لعدم قدرة العسكريين على أداء وظائفهم من خلال تسيير عمل الوزارات والجهات المعنية داخل الدولة، الأمر الذي يتسبب في التوزيع الغير عادل للموارد، وتكرار الأخطاء السابقة التي يفترض أن يكون الانقلاب العسكري قد قام من أجل القضاء عليها، وتقديم مشاريع إصلاحات حقيقية بديلاً عنها.
4. أو أن يكون الانقلاب ناجحاً في تحقيق مقاصده التي قام من أجلها، إما من خلال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين أطراف الانقلاب، وهذا ما وعدو به الشعب، أو بسبب الضغوطات الشعبية المتكررة خصوصاً في حالة وجود فئة مثقفة تقود التغيير في المجتمع، وتمارس كافة الوسائل لعدم استمرار سلطة الانقلاب في الحكم، وغالباً ما يعتمد هذا الاتجاه على قدرة المؤسسة العسكرية في التحكم في زمام الأمور، واشرافها على عملية التوافقات الدستورية والتعاون السياسي بين مختلف الفئات والطوائف داخل المجتمع، ومراقبة الحوار السياسي والمجتمعي العام، الذي يحدد فترات الانتقال للسلطة المدنية، وتحديد مواعيد الانتخابات بكافة أنواعها، كل هذه الإجراءات من شأنها أن تثير اهتمام المجتمع الدولي والأطراف الخارجية الداعمة لإرساء الحكم المدني القائم على احترام الدستور وتبادل السلطة، وتوزيع المهام على كل من المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية.

توصيات الدراسة

من الواضح أن عدوى الانقلابات العسكرية في إفريقيا منتشرة بشكل كبير، يهدد معه كثير من الدول الإفريقية، ويشكل تحدياً كبيراً وتأثيراً واضحاً على استقرارها السياسي والأمني، ومن خلال الاستعراض السابق للظاهرة فإن من أهم مسببات تضاعف وانتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا الى جانب الظروف والعوامل الداخلية سالفة الذكر، هو ذلك التغير والتحول الجاري على مستوى النظام الدولي بشكل عام، والصراعات المستمرة بين القوى الكبرى، والقوى الصاعدة والتي تسعى لتوطيد نفوذها وسيطرتها على القارة الإفريقية بكل ما تمتلك من موارد وإمكانيات.

عليه فإن الدراسة خلصت لمجموعة من التوصيات التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة التي مزقت ولازالت تمزق الجسد الإفريقي، ومنها الآتي:

1- يجب تعزيز العمل الديمقراطي، عن طريق دعم المؤسسات الديمقراطية، وتبني أسلوب الحكم الرشيد ومحاسبة الحكومات، وتثقيف الجماهير بأهمية الديمقراطية.

2 - يجب تقوية حكم القانون، وتعزيز استقلال القضاء، والنزاهة في المؤسسات القضائية.

3 - تعزيز الوعي بمخاطر الانقلابات العسكرية، وآثارها السلبية على الدولة والمجتمع، وأنها طريق حتمي باتجاه مزيد من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

4 - تعزيز التعاون الدولي بين الدول والحكومات، لمواجهة ومكافحة الانقلابات العسكرية، وتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بوسائل التصدي للانقلابات.

5 - يجب تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية بتبني خطط التنمية المكانية والبشرية، وتوفير فرص العمل، والرفع من الكفاءات المحلية، بزيادة فرص التعليم.
6- تقديم الخدمات الاجتماعية، والاهتمام بالأفراد، والرفع من المستويات التعليمية والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية.
7- تعزيز الانتماء الوطني، وتشجيع المنتمين للمؤسسة العسكرية على الالتزام بالدستور، والقواعد القانونية التي تنظم عملها وتحدد مسئولياتها.
تبقى مسئولية التصدي للانقلابات والحفاظ على الاستقرار الوطني وسلامة الدولة والمجتمع وبقائهما متماسكين، هي مسئولية مجتمعية كاملة، تشترك فيها المؤسسة العسكرية، كما المؤسسات المدنية، وجميع فئات وشرائح المجتمع.

المراجع

1. أحمد أمل، مهددات أمن الحدود في إفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة، في **مجلة السياسة والاقتصاد** (القاهرة: قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، المجلد 14، العدد 13، يناير 2022) .
2. الجزيرة، 11 يناير 2022، "إيكواس" فرضت عقوبات على مالي.. على الرابط https://cutt.us/N15si
3. الجزيرة، 11 يناير 2022، https://cutt.us/N15si
4. بن بختي عبد الحكيم، المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (وهران، الجزائر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2017/2016).
5. بوحنية قوي، الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات، مركز الجزيرة للدراسات، 27 سبتمبر 2022.
6. تقرير الأمم المتحدة، 14 يناير 2020 ، https://cutt.us/rthuV
7. حمدي عبد الرحمن، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية: إفريقيا نموذجًا، في مجلة البيان، **التقرير الارتيادي (الاستراتيجي) الإصدار 10** (الرياض: مجلة البيان، 2013).
8. حورية مجاهد، الاشتراكية في إفريقيا، في مجلة الدراسات الإفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المجلد 6، العدد 6، 1977).
9. خالد بشكيط، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة - دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد السادس، يونيو 2018.
10. دلال محمود، مفهوم العلاقات المدنية - العسكرية، في **الأمن القومي والاستراتيجية** (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، المجلد 1، العدد 2، يوليو 2023).
11. دي دبليو، 28 فبراير 2021، مجلس الأمن يطالب بعودة حكومة مدنية في السودان على الرابط https://cutt.us/Mypbu
12. روبرت إيه دال، نمير عباس مظفر (ترجمة)، **الديمقراطية ونقادها** (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995).
13. زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات ؟، ترجمة عبد الرحمن عياش، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017.
14. سعيد ندا، **دور النظام الانتخابي في إدارة التعددية الإثنية في إفريقيا** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، 2023).
15. سعيد إسماعيل ندا، " **الصراع في جنوب السودان: مستقبل التسوية** " (غازي عنتاب: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أبحاث اجتماعية، 5 مايو 2017م).
16. سعيد إسماعيل ندا، **تتابع سردية الانقلابات العسكرية في الغرب الإفريقي: الأسباب والمآلات** (أنقرة: مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، تقرير تحليلي، سبتمبر 2023م).
17. - سمر حسن الباجوري، مشكلة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا، في **آفاق إفريقية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 12، العدد 41، ديسمبر 2014).
18. صبري ناجح، متى تستثمر إفريقيا ثرواتها وتقود العالم؟، على موقع صحيفة الشرق الأوسط، على الرابط **https://tinyurl.com/y4z8sm6y**
19. عبد الرحمن حمدي، متلازمة " الرجل القوي": دوافع انقلاب كوناكري وتداعياته الجيوستراتيجية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 7 سبتمبر 2021، https://cutt.us/G9jL8
20. عادل زعيتر(ترجمة)، **روح الشرائع** (وندسور، بيركشاير، إنجلترا: مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2018).
21. عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، 1995م) .
22. -عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (بيروت: دار النفائس، ط3، 2006م).
23. - عبد الرحمن حمدي، متلازمة "الرجل القوي": دوافع انقلاب كوناكري وتداعياته الجيوستراتيجية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 7 سبتمبر 2021، https://cutt.us/G9jL8

24. -غينيا ترفض تطبيق عقوبات إيكواس بحق مالي، ميدي 1، 11 يناير 2022 م.
25. فرانس 24، 12 يناير 2022، روسيا والصين تعرقلان نصًّا في مجلس الأمن يدعم عقوبات " إيكواس" على مالي، على الرابط https://cutt.us/ubpid
26. فرانس 24، 17 سبتمبر 2021، " إيكواس" تفرض عقوبات فردية بحق منفذي الانقلاب على الرئيس الغيني ألفا كوندي، على الرابط :https://cutt.us/3M4pR
27. موقع يورو نيوز بالعربية، الفترة الرئاسية القياسية تبلغ 43 عامًا... من أطول قادة إفريقيا بقاء في الحكم ؟، على الرابط
28. **arabic.euronews.com/2022/11/17/who-are-africas-longest-serving-leaders**
29. موقع دوتيش فيلي بالعربية، توارث عائلات الحكم والسلطة.. آفة إفريقيا الجديدة بعد الاستعمار، على الرابط **tinyurl.com/cutw2x36**
30. موقع البنك الإفريقي للتنمية، أداء الاقتصاد الكلي لإفريقيا وتوقعاته لعام 2023م: على الرابط:
31. **www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/balaghat-sahafyah/59147**
32. موقع سكاي نيوز عربية، إفريقيا الغنية تفشل في علاج متلازمة الفقر.. ما الأسباب؟، على الرابط **www.skynewsarabia.com/world/1641387**
33. موقع Trading Economics بالعربية، معدل البطالة - قائمة البلدان – إفريقيا، على الرابط :
34. **tradingeconomics.com/country-list/unemployment-rate?continent=africa**
35. محمد الصالح جمال، خصخصة الأمن في إفريقيا: الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2020.
36. Cassani, Andrea, Beyond Africa: Militaries Are Back in an Age of Democratic Backsliding, ISPI, 17/12/2021, (Accessed: 04/02/2022), https://cutt.us/YEV7C
37. Claes, Johannes, & Schmauder, Anna, Mali: Two Coups and Two Shortcomings for a Successful Transition, ISPI, 17/12/2021, (Accessed: 04/02/2022), https://cutt.us/UimjT
38. Depagne, Rinald & Foucher, Vincent,
39. Depagne, & Foucher, Cit. Op
40. Depagne, & Pellerin, Cit. Op
41. Edelman, Edelman Trust Barometer 2022, (Accessed: 03/02/2022), https://cutt.us/oRdPe
42. Eizenga, Daniel, Chad's 'Political Transition' Is a Smokescreen for Military Rule, WPR, 12/10/2021, (Accessed: 02/02/2022), https://cutt.us/Ivrf9
43. Soliman, Ahmed, Reversing the military coup in Sudan, Chatam House, 11/11/2021, https://cutt.us/OBfb3